



الأمم المتحدة

اللجنة المعنية بتسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية

تقرير عن الدورة الخامسة والعشرين
(28 آذار/مارس - 1 نيسان/أبريل 2022)

المجلس الاقتصادي والاجتماعي

الوثائق الرسمية، 2022

الملحق رقم 11



الرجاء إعادة استعمال الورق

اللجنة المعنية بتسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية

تقرير عن الدورة الخامسة والعشرين
(28 آذار/مارس - 1 نيسان/أبريل 2022)



الأمم المتحدة • نيويورك، 2022

ملاحظة

تتألف رموز وثائق الأمم المتحدة من حروف وأرقام. ويعني إيراد أحد هذه الرموز الإحالة إلى إحدى وثائق الأمم المتحدة.

ناقشت اللجنة المعنية بتسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية، في دورتها الخامسة والعشرين، دور العلم والتكنولوجيا والابتكار في إعادة البناء بشكل أفضل بعد جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19)، مع النهوض بالتنفيذ الكامل لخطة التنمية المستدامة لعام 2030، واستعرضت التقدم المحرز في تنفيذ ومتابعة نتائج القمة العالمية لمجتمع المعلومات على الصعيدين الإقليمي والدولي. وبالإضافة إلى ذلك، نظرت في الموضوعين التاليين ذوي الأولوية: "الثورة الصناعية الرابعة من أجل التنمية الشاملة للجميع" و "تسخير العلم والتكنولوجيا والابتكار لأغراض التنمية الحضرية المستدامة في عالم ما بعد الجائحة". وتضمنت الدورة أيضا جزءا عن عمليات استعراض السياسات المتعلقة بالعلم والتكنولوجيا والابتكار، فضلا عن تقييم المكتب للجنة استنادا إلى المدخلات المقدمة من الدول الأعضاء.

وخلال اجتماع المائدة المستديرة الرفيع المستوى حول موضوع "دور العلم والتكنولوجيا والابتكار في إعادة البناء بشكل أفضل بعد جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19)، مع النهوض بالتنفيذ الكامل لخطة التنمية المستدامة لعام 2030"، كرر الوزراء وغيرهم من المتكلمين الرفيعة المستوى التأكيد على أهمية استخدام العلم والتكنولوجيا والابتكار في تحقيق الأهداف الواردة في إطار خطة عام 2030. وأعربوا عن قلقهم المستمر بشأن الفجوات في إمكانية الاتصال الإلكتروني التي تجلت واضحة خلال جائحة كوفيد-19. ويهدف البناء من أجل المستقبل بشكل أفضل، يعد تعزيز التعاون الدولي في مجال البحث العلمي ودعم التعاون التكنولوجي بين الدول الأعضاء، بما في ذلك التعاون بين بلدان الشمال وبلدان الجنوب، وفيما بين بلدان الجنوب، والتعاون الثلاثي، من خلال نقل التكنولوجيا وبناء القدرات، من الأمور الأساسية للوفاء بوعود التنمية المستدامة. ويمكن النظر أيضا في وضع إطار عالمي متين لتمويل العلوم والتكنولوجيا والابتكار من أجل التنمية وزيادة المساعدة الإنمائية الرسمية المتصلة بالعلم والتكنولوجيا والابتكار. ودعا الوزراء اللجنة المعنية بتسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية إلى مواصلة الاضطلاع بدورها باعتبارها محفلا للتعاون.

ولدى مناقشة الموضوعين ذوي الأولوية، استعرض المتكلمون، بمن فيهم الوزراء، مختلف المبادرات والأنشطة التي نفذت أو يجري تنفيذها والتي تهدف إلى الاستفادة من دور العلم والتكنولوجيا والابتكار في التنمية الصناعية أو الحضرية. ودعوا أيضا البلدان إلى تعزيز التعاون الدولي، ولا سيما من خلال اللجنة المعنية بتسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية، من أجل دعم البلدان النامية، بما فيها أقل البلدان نموا.

ولدى النظر في الموضوع ذي الأولوية "الثورة الصناعية الرابعة من أجل التنمية الشاملة للجميع"، أشار المتكلمون، بمن فيهم الوزراء، إلى أنه من المتوقع أن تكتف تكنولوجيات الثورة الصناعية الرابعة، من قبيل الذكاء الاصطناعي وتكنولوجيا الروبوتات وإنترنت الأشياء، عملية التشغيل الآلي والتغييرات القائمة على البيانات في مجال التصنيع، وزيادة الإنتاجية والحد من الأثر البيئي للتصنيع. وللاستفادة على نطاق واسع من الثورة الصناعية الرابعة، تحتاج البلدان النامية إلى تعزيز قطاعها الصناعي. وتشكل بعض التدابير عوامل تمكين حاسمة لضمان ألا تقوت البلدان النامية هذه الموجة الجديدة من التغيير التكنولوجي. وتشمل هذه التدابير تعبئة الاستثمار في البنية التحتية الرقمية، وبناء مهارات القوى العاملة للثورة الصناعية الرابعة، ووضع أطر لأخلاقيات ومبادئ توجيهية لاعتماد تكنولوجيات الثورة الصناعية الرابعة، والتعاون الدولي بشأن تبادل المعارف والخبرات.

وأشار المتكلمون، بمن فيهم الوزراء، في الجلسة التي عقدت بشأن الموضوع ذي الأولوية "تسخير العلم والتكنولوجيا والابتكار من أجل التنمية الحضرية المستدامة في عالم ما بعد الجائحة" إلى التحديات العديدة التي تواجهها البلدان، ولا سيما البلدان النامية وأقل البلدان نمواً، من أجل تحقيق الأهداف الثلاثة المتمثلة في قابلية العيش والأزدهار الاقتصادي والاستدامة البيئية لمناطقها الحضرية. وخلال جائحة كوفيد-19 وبعدها، ساهمت العلوم والتكنولوجيا والابتكار بشكل كبير في التخفيف من الآثار الضارة لكوفيد-19 على المناطق الحضرية. وينبغي أن يفتتح واضعو السياسات زخم الابتكار الناجم عن الجائحة، ويعدّلوا من الأولويات ومن تخصيص الموارد من أجل الاستثمار في حلول العلوم والتكنولوجيا والابتكار التي تسهم في تحقيق التنمية الحضرية المستدامة. والعمل الجماعي والتعاون على الصعيدين الوطني والدولي أمران أساسيان لتحقيق الاستدامة الحضرية.

ولدى استعراض التقدم المحرز في تنفيذ نتائج القمة العالمية لمجتمع المعلومات، شدد المتكلمون والمشاركون، بمن فيهم الوزراء، على الحاجة إلى سد الفجوات في الاتصال الإلكتروني في أقرب وقت ممكن، والتي لا تشمل الفجوات في تغطية الإنترنت فحسب، بل في استخدام الإنترنت أيضاً. وينبغي النظر إلى الإنترنت على أنه منفعة عامة عالمية. وفي حين أن الشراكات والتعاون ضروريان لتحقيق الأهداف الدولية المشتركة، فإن كثرة المحافل المتعددة الأطراف يجعل من الصعب للغاية على البلدان النامية أن تشارك بنشاط في عملية صنع القرار. وعلى الرغم من أن مجتمع المعلومات اليوم يختلف اختلافاً كبيراً عما كان متوخى في عام 2005، فإن التزام القمة العالمية لمجتمع المعلومات ببناء مجتمع معلومات متمحور حول الإنسان وشامل للجميع وموجه نحو التنمية لا يزال ذا أهمية كبيرة ولم يتم الوفاء به. وتؤدي اللجنة المعنية بتسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية دوراً هاماً في تحديد التحديات والفرص الحالية والمستقبلية المتصلة بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات.

وقد بدأ استعراض السياسات المتعلقة بالعلم والتكنولوجيا والابتكار في زامبيا أثناء تقديم التقارير عن استعراضات السياسات المتعلقة بالعلم والتكنولوجيا والابتكار. وناقش المشاركون أيضاً النتائج الأولية لاستعراضات السياسات المتعلقة بالعلم والتكنولوجيا والابتكار التي أجريت في أنغولا، بمساعدة مشتركة من مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد) وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي، مكتب أنغولا؛ وكذلك في بوتسوانا، بمساعدة الأونكتاد. وأعرب المتكلمون باسم البلدان المستفيدة عن الأمل في أن يواصل الأونكتاد مساعدة البلدان النامية وأقل البلدان نمواً على تعزيز قدرتها على وضع السياسات المتعلقة بالعلم والتكنولوجيا والابتكار.

وعند النظر في تقييم المكتب لعمل اللجنة المعنية بتسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية في سياق استعراض المجلس الاقتصادي والاجتماعي لهيئاته الفرعية، أعربت الدول الأعضاء عن تقديرها لعمل اللجنة بوصفها مركز التنسيق في منظومة الأمم المتحدة المعني بمسألة تسخير العلم والتكنولوجيا والابتكار لأغراض التنمية، وأعربت عن تقديرها للعمل الذي تضطلع به الأمانة. ومن خلال مناقشة وتحليل التحديات التي يفرضها العلم والتكنولوجيا والابتكار والآثار التي يخلفها على تحقيق أهداف التنمية المستدامة، تيسر للجنة وتتيح مجالاً لبناء توافق الآراء وإجراء حوارات لتبادل الممارسات الجيدة والدروس المستفادة، ليس فقط فيما بين الدول الأعضاء ولكن أيضاً مع الجهات صاحبة المصلحة الأخرى وهيئات الأمم المتحدة وآلياتها ذات الصلة. ودور اللجنة في إطار عملية صنع السياسات في الأمم المتحدة (مثلاً من خلال المفاوضات بشأن مشاريع القرارات والمقررات) يميزها عن الآليات الأخرى التي تناقش مسألة تسخير العلم والتكنولوجيا

والابتكار لأغراض التنمية المستدامة، مثل منتدى العلم والتكنولوجيا والابتكار. وتتجسد القيمة التقنية لأعمال اللجنة المعنية بتسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية من خلال دوراتها السنوية وأفرقة ما بين الدورات، وهناك حاجة إلى إدماج العمل التقني للجنة في مفاوضات السياسة العامة في المجلس الاقتصادي والاجتماعي. ويمكن تحقيق ذلك من خلال إجراء اتصالات أعمق وأكثر انتظاما بين اللجنة والمجلس.

واعتمدت اللجنة مشروع قرارين، أحدهما بعنوان "تسخير العلم والتكنولوجيا والابتكار لأغراض التنمية" والآخر بعنوان "تقييم التقدم المحرز في تنفيذ نتائج القمة العالمية لمجتمع المعلومات ومتابعتها".

واختارت اللجنة الموضوعين التاليين بوصفهما موضوعين ذوي أولوية للنظر في دورتها السادسة والعشرين: "التكنولوجيا والابتكار من أجل إنتاج أنظف وأكثر إنتاجية وتنافسية" و "كفالة توفير المياه الآمنة والمرافق الصحية للجميع: حل عن طريق العلم والتكنولوجيا والابتكار".

ويمكن الاطلاع على مزيد من المعلومات عن دورة اللجنة على هذا الرابط:

<https://unctad.org/topic/commission-on-science-andtechnology-for-development>

المحتويات

| الصفحة | الفصل |
|--------|---|
| 7 | الأول - المسائل التي تتطلب أن يتخذ المجلس الاقتصادي والاجتماعي إجراءات بشأنها أو التي يوجه انتباهه إليها |
| 7 | ألف - مشروعاً قرارين معروضان على المجلس لاعتمادهما |
| 7 | الأول - تقييم التقدم المحرز في تنفيذ نتائج القمة العالمية لمجتمع المعلومات ومتابعتها |
| 22 | الثاني - تسخير العلم والتكنولوجيا والابتكار لأغراض التنمية |
| 35 | باء - مشروع مقرر مقدم إلى المجلس لاعتماده |
| | تقرير اللجنة المعنية بتسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية عن دورتها الخامسة والعشرين |
| 35 | وجداول الأعمال المؤقت للدورة السادسة والعشرين للجنة ووثائقها |
| 36 | الثاني - التقدم المحرز في تنفيذ نتائج القمة العالمية لمجتمع المعلومات ومتابعتها على الصعيدين الإقليمي والدولي |
| 37 | الثالث - تسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية |
| 40 | الرابع - عرض التقارير المتعلقة باستعراضات السياسات المتعلقة بالعلم والتكنولوجيا والابتكار |
| 41 | الخامس - انتخاب الرئيس وأعضاء المكتب الآخرين للدورة السادسة والعشرين للجنة. |
| 42 | السادس - جدول الأعمال المؤقت للدورة السادسة والعشرين للجنة ووثائقها |
| 43 | السابع - اعتماد تقرير اللجنة عن أعمال دورتها الخامسة والعشرين |
| 44 | الثامن - تنظيم الدورة |
| 44 | ألف - افتتاح الدورة ومدتها |
| 44 | باء - الحضور |
| 44 | جيم - انتخاب أعضاء المكتب |
| 45 | دال - جدول الأعمال وتنظيم الأعمال |
| 45 | هاء - الوثائق |
| | المرفق |
| 46 | قائمة الوثائق المعروضة على اللجنة في دورتها الخامسة والعشرين |

الفصل الأول

المسائل التي تتطلب أن يتخذ المجلس الاقتصادي والاجتماعي إجراءات بشأنها أو التي يوجه انتباهه إليها

ألف - مشروعا قرارين معروضان على المجلس لاعتمادهما

1 - توصي اللجنة المعنية بتسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية المجلس الاقتصادي والاجتماعي باعتماد مشروعي القرارين التاليين:

مشروع القرار الأول

تقييم التقدم المحرز في تنفيذ نتائج القمة العالمية لمجتمع المعلومات ومتابعتها

إن المجلس الاقتصادي والاجتماعي،

إن يشير إلى الوثائق الختامية للقمة العالمية لمجتمع المعلومات⁽¹⁾،

وإن يشير أيضا إلى قراره 46/2006 المؤرخ 28 تموز/يوليه 2006 المتعلق بمتابعة نتائج القمة العالمية واستعراض اللجنة المعنية بتسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية، وإلى الولاية المسندة بموجبه إلى اللجنة،

وإن يشير كذلك إلى قراره 28/2021 المؤرخ 22 تموز/يوليه 2021 المتعلق بتقييم التقدم المحرز في تنفيذ نتائج القمة العالمية ومتابعتها،

وإن يشير إلى قرار الجمعية العامة 1/70 المؤرخ 25 أيلول/سبتمبر 2015 المعنون "تحويل عالمنا: خطة التنمية المستدامة لعام 2030"،

وإن يشير أيضا إلى قرار الجمعية العامة 125/70 المؤرخ 16 كانون الأول/ديسمبر 2015 المعنون "الوثيقة الختامية للاجتماع الرفيع المستوى للجمعية العامة بشأن الاستعراض العام لتنفيذ نتائج القمة العالمية لمجتمع المعلومات"، الذي أعادت فيه الجمعية تأكيد رؤية القمة العالمية لمجتمع معلومات جامع محوره الإنسان وموجه نحو التنمية، يستطيع كل فرد فيه استحداث المعلومات والمعارف والوصول إليها واستخدامها وتبادلها، بما يمكن الأفراد والمجتمعات والشعوب من تحقيق كامل طاقاتهم في تعزيز تنميتهم المستدامة وتحسين نوعية حياتهم، وذلك انطلاقا من مقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة والاحترام الكامل للإعلان العالمي لحقوق الإنسان وصونه⁽²⁾، وقيمت التقدم المحرز حتى تاريخه، وحددت الثغرات والتحديات وقدمت توصيات للمستقبل،

وإن يشير كذلك إلى قرار الجمعية العامة 189/76 المؤرخ 17 كانون الأول/ديسمبر 2021 بشأن تسخير تكنولوجيات المعلومات والاتصالات لأغراض التنمية المستدامة، الذي أقرت فيه الجمعية العامة بالدور الهام لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات في تحقيق أهداف التنمية المستدامة وتحقيق انتعاش مستدام وشامل ووظيفي من جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19)، وأهابت بجميع أصحاب المصلحة في قطاع

(1) انظر A/C.2/59/3 و A/60/687.

(2) قرار الجمعية العامة 217 ألف (د-3).

تكنولوجيات المعلومات والاتصالات، بما في ذلك الحكومات ومنظومة الأمم المتحدة، أن يراعوا تماما الآثار الصحية والاجتماعية والاقتصادية الناجمة عن جائحة كوفيد-19 في سياق تعزيزهم لجهودهم الرامية إلى سد الفجوات الرقمية داخل البلدان المتقدمة والبلدان النامية وفيما بينها، مع إيلاء اهتمام خاص لأشد الناس فقرا وضعفاً، وكذلك النساء والفتيات، وضمان الربط الموثوق بالإنترنت بأسعار معقولة وتعزيز إمكانية الوصول الرقمي والشمول الرقمي، وتوسيع نطاق حلول التعلم عن بعد والخدمات الصحية الرقمية المتاحة للجميع،

وإن يحيط علماً بتقرير الفريق الرفيع المستوى المعني بالتعاون الرقمي المعنون "عصر الترابط الرقمي"، وتقرير الأمين العام المعنون "خريطة طريق من أجل التعاون الرقمي"⁽³⁾، فضلاً عن إنشاء مكتب مبعوث الأمين العام المعني بالتكنولوجيا،

وإن يحيط علماً أيضاً بالجوانب ذات الصلة بالقمة العالمية من تقرير الأمين العام المعنون "خطتنا المشتركة"⁽⁴⁾، الذي رحبت به الجمعية العامة في قرارها 6/76 المؤرخ 15 تشرين الثاني/نوفمبر 2021 باعتباره منطلقاً تواصل الدول الأعضاء النظر على أساسه،

وإن يحيط علماً مع الارتياح بتقرير الأمين العام عن التقدم المحرز في تنفيذ نتائج القمة العالمية ومتابعتها على الصعيدين الإقليمي والدولي⁽⁵⁾،

وإن يعرب عن تقديره للأمين العام لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية على دورها في المساعدة على ضمان إنجاز التقرير الأنف الذكر في موعده،

التقييم: استعراض تنفيذ نتائج القمة العالمية لمجتمع المعلومات

- 1 - **يرحب** بالتنفيذ التام لقرار الجمعية العامة 125/70 ويحث على ذلك؛
- 2 - **يرحب** بالإسهامات البناءة والمتنوعة المقدمة من جميع أصحاب المصلحة في الاستعراض العام للتقدم المحرز في تنفيذ نتائج القمة العالمية لمجتمع المعلومات؛
- 3 - **يعيد تأكيد** التزامه بالتنفيذ التام لنتائج القمة العالمية لمجتمع المعلومات ورؤية الاستعراض العشري للقمة العالمية لما بعد عام 2015؛
- 4 - **يؤكد من جديد** الالتزام المتعهد به في قرار الجمعية العامة 125/70 بسد الفجوات الرقمية بين البلدان وداخلها، بما في ذلك الفجوة الرقمية بين الجنسين، من خلال بذل الجهود الرامية إلى تحسين الترابط والقدرة على تحمل التكلفة وإمكانية الحصول على المعلومات والمعارف والمحتوى المتعدد اللغات والمهارات الرقمية ومهارات الإلمام بالتكنولوجيا الرقمية، مع التسليم بالتحديات المحددة التي تواجه الأشخاص ذوي الإعاقة وذوي الاحتياجات الخاصة والفئات التي تعاني من حالة الضعف؛
- 5 - **يشجع** على مواصلة وثيقة بين عملية القمة العالمية وخطة التنمية المستدامة لعام 2030⁽⁶⁾، على النحو المطلوب في قرار الجمعية العامة 125/70، إذ يبرز المساهمة الشاملة لتكنولوجيا المعلومات

(3) A/74/821.

(4) A/75/982.

(5) A/77/62-E/2022/8.

(6) قرار الجمعية العامة 1/70.

والاتصالات في أهداف التنمية المستدامة والقضاء على الفقر، ويلاحظ أن الوصول إلى تكنولوجيا المعلومات والاتصالات أصبح أيضا مؤشرا من مؤشرات التنمية وتطلعا إنمائيا في حد ذاته؛

6 - **يؤكد من جديد** فهمه أن النجاح في تحقيق خطة عام 2030 سيكون رهن زيادة فرص الوصول إلى تكنولوجيا المعلومات والاتصالات؛

7 - **يسلم** بأن البنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات عنصر أساسي لتحقيق هدف تعميم التكنولوجيا الرقمية وبأن الفجوات الرقمية قائمة بين فئات الدخل والفئات العمرية والمواقع الجغرافية وبين الجنسين، ولذلك يشير إلى التزامه بالغاية 9-ج من خطة عام 2030، التي تهدف إلى تحقيق زيادة كبيرة في فرص الحصول على تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وتسعى إلى توفير فرص الوصول الشامل والميسور إلى الإنترنت في أقل البلدان نموا بحلول عام 2020، ويلاحظ في هذا الصدد أهمية برنامج عمل التوصيل في عام 2030: برنامج عمل من أجل التنمية العالمية للاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، بما في ذلك النطاق العريض، لصالح التنمية المستدامة؛

8 - **يرحب** بتطور تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وانتشارها بشكل ملحوظ، بفضل إسهامات القطاعين العام والخاص، حيث انتشرت في جميع أركان المعمورة تقريبا، وهيات فرصا جديدة للتفاعل الاجتماعي، وأسحت المجال لظهور نماذج أعمال تجارية جديدة، وأسهمت في النمو الاقتصادي والتنمية في سائر القطاعات، ويلاحظ في الوقت ذاته التحديات الفريدة والناشئة المتصلة بتطورها وانتشارها؛

9 - **يلاحظ مع القلق** استمرار وجود فجوات رقمية كبيرة، من قبيل الفجوة الرقمية بين البلدان وداخلها وبين النساء والرجال، وهي فجوات يتعين معالجتها من خلال إجراءات منها تعزيز بيئات السياسات التمكينية والتعاون الدولي لخفض التكلفة وإتاحة فرص الاستفادة والتثقيف وبناء القدرات والتعدد اللغوي والمحافظة على التراث الثقافي والاستثمار والتمويل الملائم، ويعترف بأن هناك فجوة بين الجنسين كجزء من الفجوات الرقمية، ويشجع جميع أصحاب المصلحة على ضمان المشاركة الكاملة للفئات والنساء في مجتمع المعلومات ووصول المرأة إلى التكنولوجيات الجديدة، ولا سيما تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لأغراض التنمية؛

10 - **يشجع** اللجنة المعنية بتسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية على مواصلة إيلاء الاعتبار الواجب لأثر التغيرات التكنولوجية السريعة الرئيسية على تحقيق أهداف التنمية المستدامة في إطار كل من الولايات والموارد المتاحة، وفقا لقرار الجمعية العامة 189/76؛

11 - **يرحب** بالاحتفال باليوم العالمي لحرية الصحافة، الذي يُحتفل به سنويا في 3 أيار/مايو، والذي أعلنته الجمعية العامة، ويُنظم بقيادة منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة؛

12 - **يرحب أيضا** بالاحتفال باليوم العالمي للاتصالات ومجتمع المعلومات، الذي يُحتفل به سنويا في 17 أيار/مايو، والذي يُنظم بقيادة الاتحاد الدولي للاتصالات؛

13 - **يلاحظ** التنفيذ الجاري لنتائج القمة العالمية، مع التشديد على وجه الخصوص على تعدد الجهات صاحبة المصلحة التي تضطلع به، والأدوار التي تؤديها في هذا الصدد الوكالات الرائدة بوصفها ميسرة لمسارات العمل، وأدوار اللجان الإقليمية والمبادرات الإقليمية لاستعراض نتائج القمة العالمية وفريق الأمم المتحدة المعني بمجتمع المعلومات، ويعرب عن تقديره لدور اللجنة المعنية بتسخير العلم والتكنولوجيا

لأغراض التنمية في تقديم المساعدة إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي بوصفه جهة التنسيق لعملية متابعة القمة العالمية على نطاق المنظومة؛

14 - **يُقر** بقيمة ومبدأ التعاون والمشاركة فيما بين أصحاب المصلحة المتعددين اللذين اتسمت بهما عملية القمة العالمية منذ بدايتها، واللذين تسلّم بهما خطة عام 2030 بوضوح، ويلاحظ أن العديد من الأنشطة التي تدعم أهداف القمة العالمية وأهداف التنمية المستدامة يجري تنفيذها من قبل الحكومات، والمنظمات الدولية، والقطاع الخاص، والمجتمع المدني، والأوساط الأكاديمية والتقنية، والشراكات فيما بين أصحاب المصلحة المتعددين، وفقاً لأدوار ومسؤوليات كل جهة من تلك الجهات؛

15 - **يؤكد** أهمية عملية متابعة واستعراض القمة العالمية وآلية تيسير التكنولوجيا، بما في ذلك المنتدى المتعدد أصحاب المصلحة المعني بتسخير العلم والتكنولوجيا والابتكار لأغراض أهداف التنمية المستدامة التابع لها، ويشجع على التعاون المستمر بينهما؛

16 - **يحيط علماً** بتقارير العديد من كيانات الأمم المتحدة المقدمة كأسهام في إعداد التقرير السنوي للأمين العام للأمم المتحدة إلى اللجنة المعنية بتسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية والمنشورة على الموقع الشبكي للجنة بموجب التكليف الوارد في قرار المجلس 8/2007 المؤرخ 25 تموز/يوليه 2007، ويشير إلى أهمية التنسيق بشكل وثيق بين الميسرين الرئيسيين لمسارات العمل وأمانة اللجنة؛

17 - **يلاحظ** تنفيذ نتائج القمة العالمية على الصعيد الإقليمي الذي يسرته اللجان الإقليمية، على نحو ما أشير إليه في تقرير الأمين العام عن التقدم المحرز في تنفيذ نتائج القمة العالمية ومتابعتها على الصعيدين الإقليمي والدولي، بما في ذلك الخطوات المتخذة في هذا الصدد، ويشدد على ضرورة مواصلة معالجة القضايا التي تهم بشكل خاص كل منطقة من المناطق الإقليمية، مع التركيز على التحديات والعوائق التي قد تواجهها كل منطقة في تحقيق كل الأهداف وتطبيق كل المبادئ التي أقرتها القمة العالمية، مع إيلاء اهتمام خاص لتسخير تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لأغراض التنمية؛

18 - **يكرر تأكيد** أهمية الإبقاء على عملية لتنسيق جهود أصحاب المصلحة المتعددين في تنفيذ نتائج القمة العالمية باستخدام أدوات فعالة، بهدف تشجيع التعاون والشراكة فيما بين جميع أصحاب المصلحة، بما في ذلك المنظمات الدولية، وتبادل المعلومات بين ميسري مسارات العمل وغيرهم من أصحاب المصلحة، وتحديد المسائل التي يلزم تحسينها ومناقشة طرائق الإبلاغ عن عملية التنفيذ عموماً؛

19 - **يشجع** جميع أصحاب المصلحة على مواصلة توفير المعلومات لقاعدة بيانات التقييم التي يتعهد بها الاتحاد الدولي للاتصالات فيما يتعلق بتحقيق الأهداف التي حددتها القمة العالمية، ويدعو كيانات الأمم المتحدة إلى تحديث قاعدة البيانات بما يستجد من معلومات عن المبادرات التي تضطلع بها؛

20 - **يؤكد** الضرورة الملحة لإدراج التوصيات الواردة في الوثائق الختامية للقمة العالمية في المبادئ التوجيهية المنقحة لكي تستعين بها أفرقة الأمم المتحدة القطرية في إعداد التقييمات القطرية الموحدة وأطر الأمم المتحدة للتعاون من أجل التنمية المستدامة، بما في ذلك إضافة عنصر لتسخير تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لأغراض التنمية، التي عرض فريق الأمم المتحدة المعني بمجتمع المعلومات تقديم المساعدة بشأنها؛

21 - **يشير** إلى قرار الجمعية العامة 252/60 المؤرخ 27 آذار/مارس 2006 الذي طلبت فيه الجمعية إلى المجلس أن يشرف على متابعة نتائج مرحلتي جنيف وتونس من القمة العالمية على نطاق المنظومة؛

22 - **يشير أيضا** إلى أن الجمعية العامة دعت، في قرارها 125/70، إلى مواصلة موافاة المجلس بالتقارير السنوية المتعلقة بتنفيذ نتائج القمة العالمية، عن طريق اللجنة المعنية بتسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية، ويؤكد من جديد دور اللجنة، على النحو المنصوص عليه في قرار المجلس 46/2006، في تقديم المساعدة إلى المجلس باعتباره جهة التنسيق المعنية بالمتابعة على نطاق المنظومة، وبخاصة استعراض التقدم المحرز في تنفيذ نتائج القمة العالمية وتقييمه؛

23 - **يهيب** بجميع الدول أن تتخذ، في إطار بناء مجتمع المعلومات، خطوات لتفادي اتخاذ أي تدبير انفرادي لا يتوافق مع القانون الدولي وميثاق الأمم المتحدة ويعوق تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية لسكان البلدان المتضررة بصورة تامة وتحسين أحوالهم، وللامتناع عن اتخاذ أي تدبير من هذا القبيل؛

24 - **يرحب** بكون النمو السريع في إمكانية الربط بشبكة الهاتف المحمول والإنترنت العريض النطاق قد ازداد بصورة أكبر خلال الجائحة، لدرجة أن نسبة 95 في المائة من سكان العالم كانوا يعيشون في عام 2021 في أماكن تصل إليها خدمة الربط المتقل بشبكة من الشبكات العريضة النطاق، وأن 4,9 بلايين نسمة أو 63 في المائة من سكان العالم كانوا يستخدمون الإنترنت، انسجاما مع أهداف القمة العالمية؛ وتتعرز قيمة هذا التقدم باستحداث الخدمات والتطبيقات الإلكترونية والجوالة في مجالات الصحة والزراعة والتعليم والأعمال التجارية والخدمات الإنمائية والمالية والحكومية والمشاركة المدنية والخدمات المتعلقة بالمعاملات، الأمر الذي يوفر إمكانات هائلة لتطوير مجتمع المعلومات؛

25 - **يلاحظ مع بالغ القلق** أن تكنولوجيا المعلومات والاتصالات غير متاحة بتكلفة ميسورة للعديد من البلدان النامية وأن الآمال المعقودة على العلم والتكنولوجيا، بما في ذلك تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، لم يجد بعد معظم الفقراء سبيلا إلى تحقيقها، ويشدد على ضرورة تسخير التكنولوجيا، بما فيها تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وتعزيز مهارات الإلمام بالتكنولوجيا الرقمية على نحو فعال لسد الفجوات الرقمية والمعرفية؛

26 - **يسلم** بأن تكنولوجيا المعلومات والاتصالات تتيح فرصا جديدة وتطرح تحديات جديدة، وبأن هناك ضرورة ملحة للتصدي للعقبات الكبرى التي تواجهها البلدان النامية في الحصول على التكنولوجيات الجديدة، من قبيل عدم توفر بيئة مؤاتية وعدم كفاية الموارد والهياكل الأساسية والتعليم والقدرات والاستثمار والترابط والمسائل المتصلة بملكية التكنولوجيا ومعاييرها وتدفعها، ويهيب في هذا الصدد بجميع أصحاب المصلحة توفير موارد كافية للبلدان النامية، ولا سيما أقل البلدان نموا والبلدان غير الساحلية، وتعزيز بناء قدراتها ونقل التكنولوجيا والمعارف إليها، وذلك من أجل إيجاد مجتمع متمكن رقميا واقتصاد يقوم على المعرفة؛

27 - **يسلم أيضا** بالنمو السريع في الوصول إلى الشبكات ذات النطاق العريض، وبخاصة في البلدان المتقدمة النمو، ويؤكد على الحاجة الملحة إلى التصدي للفجوات الرقمية المتزايدة في مجالات توافر هذه الشبكات والقدرة على تحمل تكاليفها وجودة الوصول إليها واستخدامها داخل البلدان المرتفعة والمتوسطة

والمخفضة الدخل والمناطق الأخرى وفي ما بينها، مع التركيز بوجه خاص على دعم أقل البلدان نمواً والدول الجزرية الصغيرة النامية والقارة الأفريقية؛

28 - **يسلم كذلك** بأن الانتقال إلى بيئة للاتصالات تسودها الأجهزة المحمولة والمنصات والخدمات الرقمية الناشئة يُحدث تغييرات كبيرة في نماذج الأعمال التي يتبعها مشغلو الشبكات في تسيير أعمالها وبأن ذلك يتطلب إعادة تفكير جذرية في الطرق التي يستخدم بها الأفراد والمجتمعات الشبكات والأجهزة وفي الاستراتيجيات الحكومية وفي سبل استخدام شبكات الاتصالات لتحقيق أهداف التنمية؛

29 - **يسلم** بأن تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وتطبيقاتها لا تزال غير متاحة أو غير ميسورة التكلفة لغالبية السكان في العديد من البلدان النامية، وبخاصة لمن يعيشون في المناطق الريفية، رغم كل التطورات والتحسين الملحوظ في بعض النواحي؛

30 - **يسلم أيضاً** بأن عدد مستخدمي الإنترنت في تزايد، وبأن الفجوة الرقمية والفجوة المعرفية تتحولان أيضاً في بعض الحالات من حيث طابعهما من فجوة في إمكانية توفر الإنترنت إلى فجوة في نوعية الوصول إلى الإنترنت والمعلومات والمهارات التي يمكن للمستخدمين الحصول عليها والفائدة التي يمكن أن يجنوها منها، ويسلم في هذا الصدد بضرورة منح الأولوية لاستخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات باتباع نهج ابتكارية، بما فيها النهج القائمة على تعدد أصحاب المصلحة، في إطار استراتيجيات التنمية على الصعيدين الوطني والإقليمي؛

31 - **يشدد**، في هذا الصدد، على الأهمية الحيوية للتعدد اللغوي والمحتوى المحلي في مجتمع المعلومات، ويحث جميع أصحاب المصلحة على تشجيع إنشاء مضمون تربيوي وثقافي وعلمي على الإنترنت وتشجيع الوصول إليه، من أجل تعزيز جودة الوصول إلى الإنترنت والتأكد من أن جميع الشعوب والثقافات قادرة على التعبير عن نفسها والوصول إلى الإنترنت بكل اللغات، بما فيها لغات الشعوب الأصلية؛

32 - **يسلم** بأهمية بناء القدرات البشرية وتهيئة بيئة مؤاتية وإنشاء هيكل أساسي مرن في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، فضلاً عن تعزيز الشراكات بين أصحاب المصلحة المتعددين ومساعدة البلدان في ما تبذله من جهود من أجل تعزيز الدور التمكيني الذي تؤديه تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لتحقيق أهداف التنمية المستدامة؛

33 - **يحث** على مواصلة التركيز على تحقيق أقصى قدر من المكاسب الإنمائية من التجارة الإلكترونية، عبر مبادرة التجارة الإلكترونية للجميع، التي توفر نهجاً جديداً لتنمية التجارة من خلال المبادلات الإلكترونية عن طريق تمكين البلدان النامية من أن تجد بسهولة أكبر الطريقة الصحيحة للتعامل مع توريد المساعدة التقنية من أجل بناء القدرات في مجال الاستعداد للتجارة الإلكترونية وعن طريق تمكين الجهات المانحة من تكوين صورة واضحة عن البرامج التي يمكنها أن تمولها؛

34 - **يسلم** في هذا الصدد بأن مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية أطلق ونفذ عمليات التقييم السريع لمستوى استعداد أقل البلدان نمواً للتجارة الإلكترونية بالتعاون مع جهات مانحة ومنظمات أخرى، لغرض التوعية بالفرص المتاحة والتحديات الماثلة فيما يتعلق بتسخير التجارة الإلكترونية في أقل البلدان نمواً؛

- 35 - **يحيط علماً** بتقرير الاقتصاد الرقمي لعام 2021 الصادر عن مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، والذي يحلل دور تدفقات البيانات عبر الحدود لأغراض التنمية في تحقيق أقصى قدر من مكاسب التنمية المنصفة، مع النقل إلى أدنى حد من مخاطر وآثار التجزئة المحتملة في الفضاء الرقمي؛
- 36 - **يرحب** بانعقاد الدورة الخامسة لفريق الخبراء الحكومي الدولي المعني بالتجارة الإلكترونية والاقتصاد الرقمي في جنيف في الفترة من 27 إلى 29 نيسان/أبريل 2022؛
- 37 - **يحيط علماً** بالتقرير العالمي الأخير للجنة النطاق العريض المعنية بالتنمية المستدامة المعنون حالة تقنية النطاق العريض لعام 2021: النهج المتمحورة حول الإنسان من أجل تعميم تقنية النطاق العريض، ويلاحظ مع الاهتمام الجهود التي تواصل لجنة النطاق العريض بذلها لتعزيز الدعوة على مستوى رفيع من أجل تهيئة بيئة مؤاتية للحصول على خدمة الربط بالنطاق العريض بطريقة ميسورة التكلفة وموثوقة، وعلى وجه الخصوص عن طريق وضع خطط وطنية للربط بالنطاق العريض وإقامة شراكات بين القطاعين العام والخاص لكفالة التصدي للتحديات التي تطوي عليها خطة التنمية بالقوة المناسبة لإحداث أثر وبالتعاون مع جميع أصحاب المصلحة؛
- 38 - **يشير** إلى إعلان لجنة النطاق العريض المعنية بالتنمية المستدامة أهداف عام 2025 لدعم "ربط النصف الآخر" والمساعدة في الربط الشبكي لسكان العالم غير الموصولين بالإنترنت البالغ عددهم 3,8 بلايين نسمة؛
- 39 - **يسلم** بأن الاقتصاد الرقمي والتكنولوجيات الناشئة تنطوي على إمكانات هائلة تمكّنها من تحقيق الخير الاجتماعي وتنفيذ نتائج القمة العالمية وتحقيق أهداف التنمية المستدامة؛
- 40 - **يرحب** بالمبادرات العديدة التي اتخذتها مؤسسات الأمم المتحدة، التي تدعم تنفيذ مسارات عمل القمة العالمية، ويشجع جميع ميسري مسارات العمل على مواصلة العمل من أجل تنفيذ هذه المسارات؛
- 41 - **يرحب أيضاً** بعمل برنامج المعلومات للجميع التابع لمنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة، الذي يهدف إلى مساعدة الدول الأعضاء في صوغ سياسات تسد الفجوة الرقمية وتضمن الإنصاف في مجتمعات المعرفة، ويرحب كذلك بتنظيم الأسبوع العالمي للدراسة الإعلامية والمعلوماتية، في الفترة من 24 إلى 31 تشرين الأول/أكتوبر من كل عام؛
- 42 - **يحيط علماً**، في هذا الصدد، بتوصية منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة الخاصة بأخلاقيات الذكاء الاصطناعي، المعتمدة في 23 تشرين الثاني/نوفمبر 2021⁽⁷⁾؛
- 43 - **يسلم** بعمل الاتحاد الدولي للاتصالات، بما في ذلك عقد مؤتمر المفوضين في دبي، الإمارات العربية المتحدة، في الفترة من 29 تشرين الأول/أكتوبر إلى 16 تشرين الثاني/نوفمبر 2018، الذي أكد فيه الأعضاء من جديد على التزامهم بالرؤية المشتركة لعالم مترابط، ويرحب بالعمل الذي قام به لدعم نشر الشبكات اللاسلكية العريضة النطاق في البلدان النامية، بما في ذلك تدريب الخبراء المحليين، ويتطلع إلى عقد مؤتمر المفوضين في بوخارست في الفترة من 26 أيلول/سبتمبر إلى 14 تشرين الأول/أكتوبر 2022؛

(7) منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة، سجلات المؤتمر العام، الدورة الحادية والأربعون، باريس، 9-24 تشرين الثاني/نوفمبر 2021، المجلد الأول، القرارات، الملحق السابع.

- 44 - **يلاحظ** عقد المحفل العالمي السادس للسياسات المتعلقة بالاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات الذي نظمه الاتحاد الدولي للاتصالات في الفترة من 16 إلى 18 كانون الأول/ديسمبر 2021؛
- 45 - **يلاحظ أيضا** عقد الجمعية العالمية لتقييس الاتصالات التي نظمها الاتحاد الدولي للاتصالات في جنيف في الفترة من 1 إلى 9 آذار/مارس 2022؛
- 46 - **يلاحظ كذلك** عقد المؤتمر العالمي لتطوير الاتصالات السلكية واللاسلكية الذي نظمه الاتحاد الدولي للاتصالات في كيغالي في الفترة من 6 إلى 16 حزيران/يونيه 2022؛
- 47 - **يلاحظ** انعقاد الندوة العالمية الثامنة عشرة المعنية بمؤشرات الاتصالات/تكنولوجيا المعلومات والاتصالات التي ستعقد في عام 2023؛
- 48 - **يسلم** بعمل منظمة الأغذية والزراعة للأمم المتحدة لتعزيز تعميم التكنولوجيا الرقمية والبنى التحتية للبيانات والتكنولوجيا الرقمية في أفريقيا وغيرها من المناطق دعماً للحد من الفقر وللامن الغذائي؛
- 49 - **يسلم أيضا** بعمل منظمة العمل الدولية بشأن أثر التغيير التكنولوجي على الوظائف؛
- 50 - **يسلم كذلك** بعمل المرصد العالمي لخدمات الصحة الإلكترونية التابع لمنظمة الصحة العالمية، بما في ذلك نظره في الطريقة التي يمكن بها لاستخدام التقنيات المتنقلة في مجال الصحة، وتقديم الخدمات الصحية من بُعد، والسجلات الصحية الإلكترونية والتعلم الإلكتروني أن تسهم في تحقيق أهداف التغطية الصحية للجميع؛
- 51 - **يسلم** بعمل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي، بما في ذلك نشر استراتيجيته الرقمية، التي تهدف إلى تطبيق إمكانات التكنولوجيا الرقمية من أجل دعم تحقيق أهداف التنمية المستدامة؛
- 52 - **يشير** إلى نشر استراتيجية الأمين العام بشأن التكنولوجيات الجديدة المتعلقة بالكيفية التي ستدعم بها منظومة الأمم المتحدة استخدام هذه التكنولوجيات الجديدة للتعبير بتحقيق خطة عام 2030، وتيسير توافرها مع القيم المكرسة في الميثاق، والإعلان العالمي لحقوق الإنسان، وقواعد ومعايير القانون الدولي؛
- 53 - **يكرر** تأكيد الالتزام بتسخير الإمكانيات التي تتمتع بها تكنولوجيات المعلومات والاتصالات لتحقيق خطة عام 2030 وسائر الأهداف الإنمائية المتفق عليها دولياً، وتلاحظ في الوقت نفسه أن هذه التكنولوجيات يمكن أن تسرع من وتيرة التقدم في أهداف التنمية المستدامة السبعة عشر جميعها، وتحت بناء على ذلك جميع الحكومات والقطاع الخاص والمجتمع المدني والمنظمات الدولية والأوساط التقنية والأكاديمية وجميع الجهات المعنية الأخرى صاحبة المصلحة على إدماج تكنولوجيات المعلومات والاتصالات في النهج التي تعمل بها لتنفيذ أهداف التنمية المستدامة، وتطلب إلى كيانات منظومة الأمم المتحدة التي تقوم بتيسير مسارات العمل المنبثقة عن القمة العالمية أن تستعرض خططها في مجال الإبلاغ وخطط عملها من أجل دعم تنفيذ خطة عام 2030؛
- 54 - **يلاحظ مع بالغ القلق** أنه بينما الفجوة الرقمية بين الجنسين تضيق على المستوى العالمي، حيث تستخدم 57 في المائة من النساء الإنترنت حالياً مقارنة بنسبة 62 في المائة من الرجال، لا تزال المرأة مهمشة رقمياً في العديد من أفقر البلدان حول العالم، ويوجه الانتباه إلى الفجوة الرقمية بين الجنسين، التي لا تزال قائمة ضمن دائرة حصول المرأة على تكنولوجيا المعلومات والاتصالات واستخدامها في مجالات منها

التعليم والعمالة ومجالات التنمية الاقتصادية والاجتماعية الأخرى، وتمشيا مع الهدف 5 من أهداف التنمية المستدامة المتعلق بتحقيق المساواة بين الجنسين وتمكين كل النساء والفتيات، ويهيب بالدول الأعضاء أن تتخذ جميع التدابير المناسبة، لا سيما من خلال استحداث تعزيزات كبيرة لتتقيف النساء والفتيات في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات ومشاركتهن في هذه التكنولوجيا على سبيل الاستعمال والعمل وزيادة الأعمال والابتكار والقيادة في إنتاج المحتوى؛

55 - **يلاحظ** المبادرات العديدة الهادفة إلى سد الفجوة الرقمية بين الجنسين، ومنها اليوم الدولي للفتيات في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات (الاتحاد الدولي للاتصالات)، وإطلاق الشراكة العالمية من أجل المساواة بين الجنسين في العصر الرقمي، وجوائز المساواة في مجال التكنولوجيا (الاتحاد الدولي للاتصالات وهيئة الأمم المتحدة للمساواة بين الجنسين وتمكين المرأة)، وشبكة التجارة الإلكترونية للمرأة (مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية)، ومؤشرات مراعاة المساواة بين الجنسين في وسائل الإعلام (منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة)، ونساء على الصفحة الرئيسية (منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة)، والدراسة الاستقصائية العالمية بشأن المسائل الجنسانية ووسائل الإعلام (منظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة)، والفريق العامل التابع للجنة النطاق العريض والمعني بالنطاق العريض والمسائل الجنسانية، ومنتدى أفضل الممارسات المعني بالمسائل الجنسانية والوصول التابع لمنتدى إدارة الإنترنت، والعمل المضطلع به في منتدى القمة العالمية لمجتمع المعلومات بشأن المسائل الجنسانية، وعمل البنك الدولي في عدد من البلدان على تعزيز الفرص المتاحة للنساء والفتيات في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، إضافة إلى عمل العديد من أصحاب المصلحة الآخرين بشأن هذه المسألة؛

56 - **يؤكد من جديد** الالتزام بإيلاء اهتمام خاص بالتحديات الفريدة والناشئة في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات التي تواجه جميع البلدان، لا سيما البلدان النامية، على النحو المتوخى في الفقرات ذات الصلة من قرار الجمعية العامة 125/70؛

57 - **يلاحظ** أنه، رغم إرساء أساس متين لبناء القدرات في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في العديد من الميادين المتعلقة ببناء مجتمع المعلومات، لا يزال من الضروري مواصلة بذل الجهود لمواجهة التحديات الراهنة، لا سيما التحديات التي تواجهها البلدان النامية وأقل البلدان نمواً، وبوجه الانتباه إلى التأثير الإيجابي لتوسيع نطاق تنمية القدرات ليشمل المؤسسات والمنظمات والكيانات المعنية بالمسائل المتصلة بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات وإدارة الإنترنت؛

58 - **يقر** بضرورة التركيز على سياسات تنمية القدرات وتقديم دعم مستدام لمواصلة تعزيز تأثير الأنشطة والمبادرات التي يضطلع بها على الصعيدين الوطني والمحلي بهدف توفير المشورة والخدمات والدعم بهدف بناء مجتمع معلومات يشمل الجميع محوره الإنسان ويركز على التنمية؛

59 - **يلاحظ** استمرار بروز مواضيع مستجدة، من قبيل تطبيقات الإلكترونيات البيئية، ومساهمة تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في الإنذار المبكر، والتخفيف من آثار تغير المناخ والتكيف معها، والاستجابة لحالات الكوارث، والتواصل عبر الشبكات الاجتماعية، والتنوع الثقافي واللغوي، واستعمال تكنولوجيا الواقع الافتراضي والحوسبة والخدمات السحابية، وإتاحة الإنترنت على الأجهزة المحمولة وتقديم الخدمات باستخدام الأجهزة المحمولة، والأمن السيبراني، والفجوة بين الجنسين، وحماية الخصوصية وحرية

التعبير على النحو المعرف في المادتين 17 و 19 من العهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية⁽⁸⁾، وتمكين فئات المجتمع الضعيفة، وبخاصة الأطفال والشباب، وحمايتهم، من التعرض للاستغلال والإساءة على الإنترنت على الخصوص؛

60 - **يؤكد من جديد** أن الجمعية العامة دعت في الوثيقة الختامية للاستعراض العام لتنفيذ مسارات عمل القمة العالمية إلى أن يُعقد منتدى القمة العالمية لمجتمع المعلومات سنوياً⁽⁹⁾، ويسلم بأهمية المنتدى في تعزيز التعاون والشراكة والابتكار وتبادل الخبرات والممارسات الجيدة من قبل جميع أصحاب المصلحة في مجال تسخير تكنولوجيات المعلومات والاتصالات لأغراض التنمية المستدامة؛

61 - **يلاحظ** عقد منتدى القمة العالمية لمجتمع المعلومات لعام 2021، الذي استضافه الاتحاد الدولي للاتصالات وشارك في تنظيمه الاتحاد ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والعلم والثقافة وبرنامج الأمم المتحدة الإنمائي ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، في الفترة من 17 إلى 21 أيار/مايو 2021 تحت موضوع "تسخير تكنولوجيات المعلومات والاتصالات من أجل مجتمعات واقتصادات شاملة للجميع وقادرة على الصمود ومستدامة: مسارات العمل المنبثقة عن القمة العالمية لمجتمع المعلومات من أجل تحقيق أهداف التنمية المستدامة"، ويلاحظ أيضاً عقد منتدى القمة العالمية لمجتمع المعلومات لعام 2022 في الفترة من 30 أيار/مايو إلى 3 حزيران/يونيه 2022 تحت موضوع "تسخير تكنولوجيات المعلومات والاتصالات من أجل الرفاه والشمول والقدرة على الصمود: التعاون في منتدى القمة العالمية لمجتمع المعلومات من أجل تسريع التقدم نحو تحقيق أهداف التنمية المستدامة"، ويلاحظ كذلك عملية التشاور المفتوحة التي تهدف إلى كفاءة المشاركة الواسعة في المنتدى والإمساك بزمامه على نطاق واسع؛

62 - **يشجع** ميسري مسارات العمل على استخدام خطة عمل جنيف⁽¹⁰⁾ كأطار لتحديد التدابير العملية لاستخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات للإسهام في تحقيق خطة عام 2030، ويلاحظ مصفوفة أهداف التنمية المستدامة لمنتدى القمة العالمية لمجتمع المعلومات التي وضعتها وكالات الأمم المتحدة؛

63 - **يشجع** ميسري مسارات عمل القمة العالمية على كفاءة المواءمة الدقيقة مع خطة عام 2030 عند النظر في الاضطلاع بأعمال جديدة لتنفيذ نتائج القمة العالمية، وفقاً لولاياتها ومواردها الحالية؛

64 - **يكرر تأكيد** أهمية الدعوة التي وجهتها الجمعية العامة إلى جميع أصحاب المصلحة من أجل إدماج تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في نهج تنفيذ أهداف التنمية المستدامة، وطلبها الموجه إلى كيانات الأمم المتحدة التي تعمل على تيسير مسارات عمل القمة العالمية لكي تستعرض خططها في مجال الإبلاغ وخطط عملها من أجل دعم تنفيذ خطة عام 2030؛

(8) انظر قرار الجمعية العامة 2200 ألف (د-21)، المرفق.

(9) انظر قرار الجمعية العامة 125/70.

(10) انظر A/C.2/59/3، المرفق.

إدارة الإنترنت

- 65 - **يؤكد من جديد** ضرورة أن يتابع الأمين العام، عن طريق عمليتين منفصلتين، نتائج القمة العالمية فيما يتصل بإدارة الإنترنت، أي العملية المتوخى منها تعزيز التعاون وعقد منتدى إدارة الإنترنت، ويسلم بأن العمليتين يمكن أن تكمل إحداهما الأخرى؛
- 66 - **يؤكد من جديد** أيضا الفقرات 34 إلى 37 و 67 إلى 72 من برنامج عمل تونس بشأن مجتمع المعلومات⁽¹¹⁾؛
- 67 - **يؤكد من جديد كذلك** الفقرات 55 إلى 65 من قرار الجمعية العامة 125/70؛

تعزيز التعاون

- 68 - **يسلم** بأهمية تعزيز التعاون في المستقبل لتمكين الحكومات بقدر متساو من الاضطلاع بأدوارها ومسؤولياتها فيما يتعلق بقضايا السياسة العامة الدولية المتصلة بالإنترنت، وليس فيما يتعلق بالشؤون التقنية وشؤون التشغيل اليومية التي لا تؤثر في قضايا السياسة العامة الدولية؛
- 69 - **يلاحظ** العمل الجاري الذي يضطلع به الفريق العامل المعني بتعزيز التعاون، الذي أنشأه رئيس اللجنة المعنية بتسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية، على نحو ما طلبته الجمعية العامة في قرارها 125/70، لوضع توصيات بشأن كيفية المضي في تنفيذ التعاون المعزز على النحو المتوخى في برنامج عمل تونس، ويلاحظ أيضا أن الفريق العامل كفل المشاركة الكاملة للحكومات وغيرها من الجهات صاحبة المصلحة، لا سيما من البلدان النامية، مع مراعاة جميع آرائها وخبراتها المتنوعة؛
- 70 - **يلاحظ أيضا** أن الفريق العامل عقد خمس جلسات بين شهري أيلول/سبتمبر 2016 وكانون الثاني/يناير 2018 ناقش خلالها الإسهامات المقدمة من الدول الأعضاء والجهات الأخرى صاحبة المصلحة، على النحو المنصوص عليه في قرار الجمعية العامة 125/70؛
- 71 - **يحيط علما** بتقرير رئيس الفريق العامل⁽¹²⁾ الذي يتضمن إشارات إلى النصوص الكاملة لجميع المقترحات والإسهامات، ويعرب عن امتنانه للرئيس وجميع المشاركين الذين قدموا إسهامات وساهموا في أعمال الفريق العامل؛
- 72 - **يرحب** بالتقدم الجيد الذي أحرزه الفريق العامل في العديد من المجالات وبالتوافق الذي يبدو أنه ظهر بشأن بعض المسائل، رغم استمرار وجود آراء متباينة بشأن عدد من القضايا الأخرى، كما يعرب، في هذا الصدد، عن الأسف لأنه تعذر على الفريق العامل التوصل إلى اتفاق حول التوصيات بشأن كيفية مواصلة تنفيذ التعاون المعزز على النحو المتوخى في برنامج عمل تونس؛

(11) انظر A/60/687.

(12) انظر E/CN.16/2018/CRP.3.

منتدى إدارة الإنترنت

- 73 - **يسلم** بأهمية منتدى إدارة الإنترنت وولايته باعتباره منتدى للحوار بين أصحاب المصلحة المتعددين بشأن مسائل شتى، على النحو الوارد في الفقرة 72 من برنامج عمل تونس، بما في ذلك المناقشة بشأن قضايا السياسة العامة المتعلقة بالعناصر الرئيسية في إدارة الإنترنت؛
- 74 - **يشير** إلى قرار الجمعية العامة 125/70 الذي قررت فيه تمديد ولاية منتدى إدارة الإنترنت لمدة 10 سنوات أخرى، ينبغي للمنتدى أن يواصل خلالها إحراز تقدم في طرائق العمل وفي مشاركة أصحاب المصلحة ذوي الصلة من البلدان النامية؛
- 75 - **يسلم** بنشوء مبادرات لمنتدى إدارة الإنترنت على الصعيد الوطني والإقليمي تتخذ في جميع المناطق وتعالج قضايا إدارة الإنترنت التي لها أهمية وأولوية للبلد المنظم أو المنطقة المنظمة؛
- 76 - **يشير** إلى قرار الجمعية العامة 125/70 الذي دعت فيه الجمعية العامة للجنة المعنية بتسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية إلى أن تولي، في إطار تقاريرها المنتظمة، الاعتبار الواجب لتنفيذ التوصيات الواردة في تقرير الفريق العامل المعني بإدخال تحسينات على منتدى إدارة الإنترنت التابع للجنة⁽¹³⁾؛
- 77 - **يلحظ** عقد الاجتماع السادس عشر لمنتدى إدارة الإنترنت، الذي نظم في كاتفيتسه، بولندا، في الفترة من 6 إلى 10 كانون الأول/ديسمبر 2021، تحت عنوان "إنترنت موحد"؛
- 78 - **يتطلع** إلى عقد الاجتماع السابع عشر لمنتدى إدارة الإنترنت، وإلى مواصلة تنفيذ ما ينطبق على العملية التحضيرية للاجتماع من التوصيات الواردة في تقرير الفريق العامل المعني بإدخال تحسينات على منتدى إدارة الإنترنت التابع للجنة المعنية بتسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية؛
- 79 - **يرحب**، في هذا السياق، بالتقدم المستمر المحرز في عمل منتدى إدارة الإنترنت فيما بين الدورات فيما يتعلق بالطرائق المختلفة لربط بليون نسمة أخرى بالإنترنت، والاتصالات الدينامية، ومنتديات أفضل الممارسات وتمكينهم من الوصول إليها، وبالمساهمات التي تقدمها المنتديات الوطنية والإقليمية لإدارة الإنترنت؛

سبل المضي قدما

- 80 - **يهيب** بكيانات الأمم المتحدة مواصلة التعاون الفعال في تنفيذ نتائج القمة العالمية ومتابعتها عن طريق منظومة الأمم المتحدة، واتخاذ الخطوات اللازمة لإقامة مجتمع معلومات يشمل الجميع محوره الإنسان ويركز على التنمية والالتزام بذلك، والقيام بدور محفز لتحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا، بما فيها الأهداف الواردة في خطة عام 2030؛
- 81 - **يهيب** بجميع أصحاب المصلحة مواصلة إيلاء الاهتمام، على سبيل الأولوية، لهدف سد الفجوات الرقمية، بمختلف أشكالها، وتنفيذ استراتيجيات سليمة تسهم في تطوير الحكومة الإلكترونية، وفي مواصلة التركيز على سياسات وتطبيقات مراعية للقراء فيما يتعلق بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، بما في ذلك إتاحة الوصول إلى شبكات النطاق العريض الموثوق بها والميسورة التكلفة على مستوى القاعدة

الشعبية، بطرق منها النماذج التشاركية، بهدف تضيق الفجوات الرقمية بين البلدان وداخلها من أجل بناء مجتمعات المعلومات والمعرفة؛

82 - **يحث** جميع أصحاب المصلحة على إيلاء الأولوية لاستحداث نهج ابتكارية تحفز إتاحة الهياكل الأساسية للنطاق العريض للجميع بتكلفة ميسورة في البلدان النامية، واستعمال خدمات النطاق العريض المناسبة لضمان تطوير مجتمع معلومات يشمل الجميع محوره الإنسان ويركز على التنمية ولتضييق الفجوات الرقمية إلى أدنى حد؛

83 - **يُهيئ** بجميع الجهات صاحبة المصلحة تهيئة بيئة سياساتية مواتية للاستثمار وتعزيز التعاون والشراكة بين القطاعين العام والخاص من أجل الاستثمار المستدام في الهياكل الأساسية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، وتطبيقاتها وخدماتها، والمحتوى، والمهارات الرقمية، وذلك بهدف ضمان إمكانية الاتصال الإلكتروني الفعال اللازم لتعزيز أهداف التنمية المستدامة؛

84 - **يُهيئ** بالمنظمات الدولية والإقليمية أن تواصل بانتظام تقييم مدى وصول الدول الشامل إلى تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وتقديم تقارير عن ذلك، بهدف إتاحة فرص متكافئة لنمو قطاعات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في البلدان النامية؛

85 - **يحث** جميع البلدان على بذل جهود ملموسة للوفاء بالتزاماتها بموجب خطة عمل أديس أبابا الصادرة عن المؤتمر الدولي الثالث لتمويل التنمية⁽¹⁴⁾؛

86 - **يكرر تأكيد** أهمية مؤشرات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في نسق بيانات مفتوحة كأداة رصد وتقييم لقياس الفجوة الرقمية بين البلدان وداخل المجتمعات يسترشد بها صانعو القرار لدى وضع السياسات العامة والاستراتيجيات المتعلقة بالتنمية الاجتماعية والثقافية والاقتصادية، ويشدد على أهمية توحيد مؤشرات موثوق بها تُحدَّث بانتظام والمواءمة بينها، ويشدد على أهمية البيانات المصنفة حسب نوع الجنس للمساهمة في سد الفجوة الرقمية بين الجنسين؛

87 - **يقر** بأهمية دور أدوات القياس والرصد الرقمية التي تدعم تعميم وقياس أهداف التنمية المستدامة؛

88 - **يكرر تأكيد** أهمية تبادل أفضل الممارسات على جميع المستويات، ويشجع، مع التسليم بالمستوى الممتاز لتنفيذ المشاريع والمبادرات التي تعزز أهداف القمة العالمية، جميع أصحاب المصلحة على تسمية مشاريعهم للمشاركة في مسابقة جائزة القمة العالمية السنوية كجزء لا يتجزأ من عملية التقييم للقمة العالمية، ويحيط علماً في الوقت ذاته بالقرار عن التجارب الناجحة في إطار القمة العالمية؛

89 - **يُهيئ** بمؤسسات الأمم المتحدة وغيرها من المنظمات والمنظمات ذات الصلة أن تستعرض، وفقاً لنتائج القمة العالمية، المنهجيات الموضوعية لمؤشرات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات بصورة دورية، أخذاً في اعتبارها اختلاف مستويات التنمية والظروف الوطنية، ومن ثم فإنه:

(14) قرار الجمعية العامة 313/69، المرفق.

(أ) يشجع الدول الأعضاء على تطوير ووضع هياكل أساسية للبيانات ذات الصلة بتكنولوجيا المعلومات والاتصالات على الصعيد الوطني، وتبادل المعلومات بشأن دراسات الحالات الإفرادية القطرية، والتعاون مع البلدان الأخرى في إطار برامج التبادل في مجال بناء القدرات؛

(ب) يشجع مؤسسات الأمم المتحدة وغيرها من المنظمات والمنديات ذات الصلة على تقييم أثر تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في التنمية المستدامة؛

(ج) يلاحظ مع التقدير عمل الشراكة المعنية بقياس استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لأغراض التنمية، وسلسلة قياس التطور الرقمي التي توفر معلومات عن الاتجاهات والإحصاءات الحديثة بشأن الوصول إلى تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والقدرة على تحمل تكلفتها وتطور مجتمعات المعلومات والمعرفة في جميع أنحاء العالم، بما في ذلك مؤشر تنمية تكنولوجيا المعلومات والاتصالات؛

(د) يشجع الشراكة المعنية بقياس تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لأغراض التنمية على مواصلة متابعة مقررات اللجنة الإحصائية ذات الصلة بشأن إحصاءات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات لأغراض إنتاج إحصاءات عالية الجودة وحسنة التوقيت في مجال تكنولوجيا المعلومات والاتصالات وتسخير الفوائد الممكن جنيها من استخدام البيانات الضخمة لأغراض الإحصاءات الرسمية؛

90 - يدعو المجتمع الدولي إلى تقديم تبرعات للصندوق الاستئماني الخاص الذي أنشأه مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية لدعم أعمال الاستعراض والتقييم التي تقوم بها اللجنة المعنية بتسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية فيما يتعلق بمتابعة نتائج القمة العالمية، منوها في الوقت نفسه مع التقدير بالدعم المالي المقدم من حكومات سويسرا وفنلندا والولايات المتحدة الأمريكية لهذا الصندوق؛

91 - يشير إلى الاقتراح الوارد في قرار الجمعية العامة 125/70 بأن تعقد الجمعية في عام 2025 اجتماعا رفيع المستوى بشأن الاستعراض العام لتنفيذ نتائج القمة العالمية، ويدعو رئيس اللجنة المعنية بتسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية أن يقدم إلى اللجنة في دورتها السنوية السادسة والعشرين، بالتشاور مع الدول الأعضاء وكيانات الأمم المتحدة المعنية الأخرى، مشروعا لخريطة طريق تبين الخطوط العريضة للأعمال التحضيرية لمساهمة اللجنة في الاستعراض العام؛

92 - يحيط علما مع التقدير بتقرير الأمين العام وبالمناقشة التي أجرتها بشأنه اللجنة المعنية بتسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية في دورتها الخامسة والعشرين، ويسلم بالدور الذي تؤديه اللجنة بوصفها جهة التنسيق في متابعة نتائج القمة العالمية على نطاق المنظومة؛

93 - يشدد على أهمية النهوض بتهيئة مجتمع معلومات شامل للجميع، مع إيلاء اهتمام خاص لسد الفجوة الرقمية وفجوة النطاق العريض، مع مراعاة الاعتبارات الخاصة بالبلدان النامية والاعتبارات الجنسانية والثقافية والمتعلقة بالشباب وغيرهم من الفئات الناقصة التمثيل؛

94 - يدعو إلى مواصلة الحوار والعمل لتحقيق تعاون معزز على النحو المتوخى في برنامج عمل تونس؛

95 - يبسط الضوء على المناقشات الجارية بشأن تقرير الأمين العام المعنون "خريطة طريق من أجل التعاون الرقمي" وعلى المقترحات الواردة في تقرير الأمين العام المعنون "خطتنا المشتركة" بخصوص القمة العالمية، ويدعو في هذا الصدد إلى إجراء مزيد من المشاورات الشفافة والشاملة مع الدول

الأعضاء وجميع الجهات المعنية صاحبة المصلحة بشأن سبل المضي قدما، بما يتسق مع نتائج القمة العالمية؛

96 - **يطلب** إلى الأمين العام أن يقدم سنويا إلى اللجنة المعنية بتسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية تقريرا عن تنفيذ التوصيات الواردة في هذا القرار وفي قرارات المجلس الأخرى المتعلقة بتقييم التقدم المحرز كما ونوعا في تنفيذ نتائج القمة العالمية ومتابعتها.

مشروع القرار الثاني
تسخير العلم والتكنولوجيا والابتكار لأغراض التنمية
إن المجلس الاقتصادي والاجتماعي،

إنه يسلّم بالدور الذي تؤديه اللجنة المعنية بتسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية، بوصفها حاملة لواء الأمم المتحدة في مجال تسخير العلم والتكنولوجيا والابتكار لأغراض التنمية، ووجهة التنسيق التابعة للأمم المتحدة المعنية بتسخير العلم والتكنولوجيا والابتكار لأغراض التنمية، في تحليل الكيفية التي يمكن بها للعلم والتكنولوجيا والابتكار، بما في ذلك تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، أن تكون عناصر تمكين لخطة التنمية المستدامة لعام 2030⁽¹⁾، من خلال العمل بمثابة محفل للتخطيط الاستراتيجي، وتبادل الدروس المستفادة وأفضل الممارسات، وتوفير نظرة استشرافية بشأن الاتجاهات الفائقة الأهمية في مجال العلم والتكنولوجيا والابتكار في القطاعات الرئيسية المتمثلة في الاقتصاد والبيئة والمجتمع، وتوجيه الانتباه إلى التكنولوجيا الجديدة والناشئة،

وإنه يسلّم أيضا بالدور والإسهام الأساسيين للعلم والتكنولوجيا والابتكار في بناء القدرة الوطنية على المنافسة في الاقتصاد العالمي والحفاظ عليها وفي التصدي للتحديات العالمية وتحقيق التنمية المستدامة، وإنه يسلّم كذلك بالدور الأساسي لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات في تعزيز وتسخير العلم والتكنولوجيا والابتكار باعتبارها عناصر تمكين للتنمية،

وإنه يشير إلى الوثيقة الختامية لمؤتمر القمة العالمي لعام 2005⁽²⁾ وقرار الجمعية العامة 125/70 المؤرخ 16 كانون الأول/ديسمبر 2015 المعنون "الوثيقة الختامية للاجتماع الرفيع المستوى للجمعية العامة بشأن الاستعراض العام لتنفيذ نتائج القمة العالمية لمجتمع المعلومات" اللذين سلّم فيهما بأن للعلم والتكنولوجيا، بما في ذلك تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، دورا بالغ الأهمية في تحقيق الأهداف الإنمائية المتفق عليها دوليا، وإنه يعيد تأكيد الالتزامات الواردة فيها،

وإنه يشير أيضا إلى دخول اتفاق باريس المعتمد بموجب اتفاقية الأمم المتحدة الإطارية بشأن تغير المناخ حيز النفاذ في 4 تشرين الثاني/نوفمبر 2016⁽³⁾،

وإنه يشير كذلك إلى أن الجمعية العامة اعترفت في قرارها 205/76 المؤرخ 17 كانون الأول/ديسمبر 2021 بأن اتخاذ إجراءات بشأن التكيف مع تغير المناخ أولوية ملحة وتحد عالمي أمام جميع البلدان، وشددت على الحاجة الملحة إلى تعزيز الإجراءات والدعم، بما في ذلك التمويل وبناء القدرات ونقل التكنولوجيا، لتعزيز القدرة على التكيف، وزيادة القدرة على الصمود، والحد من الضعف حيال تغير المناخ وفقا لأفضل المعلومات العلمية المتاحة، مع مراعاة أولويات واحتياجات البلدان النامية؛

وإنه يلاحظ بقلق بالغ الوقع السلبي الحاد لجائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19) على صحة الإنسان وسلامته ورفاهيته، وما تعرضت له المجتمعات والاقتصادات من اختلالات شديدة، وما ألحقته الجائحة من دمار بحياة الناس وسبل عيشهم، وأن أشد الفئات فقرا وضعفا هي الأكثر تضررا من الجائحة،

(1) قرار الجمعية العامة 1/70.

(2) قرار الجمعية العامة 1/60.

(3) انظر FC/CP/2015/10/Add.1، المقرر 1/م-21، المرفق.

وإذ يؤكد من جديد الطموح للعودة إلى المسار الصحيح لتحقيق أهداف التنمية المستدامة عن طريق وضع وتنفيذ استراتيجيات للتعافي تتسم بالاستدامة والشمول من أجل التعجيل بالتقدم صوب تنفيذ خطة التنمية المستدامة لعام 2030 تنفيذًا كاملاً والمساعدة على الحد من مخاطر الصدمات والأزمات والجوائح في المستقبل وبناء القدرة على الصمود في وجهها، بسبل من بينها تعزيز النظم الصحية وتوفير التغطية الصحية الشاملة، وإذ يسلم بأن حصول الجميع على نحو منصف وفي الوقت المناسب على اللقاحات ووسائل العلاج والتشخيص المتعلقة بكوفيد-19 والتي تكون مأمونة وجيدة وفعالة وميسورة التكلفة هو من صميم التدابير العالمية المتخذة على أساس الوحدة والتضامن والتعاون المتعدد الأطراف المتجدد ومبدأ ألا يترك أحد خلف الركب،

وإذ يشير إلى أن مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية يعمل بوصفه أمانة اللجنة،

وإذ يسلم بأن الجمعية العامة شجعت، في قرارها 229/74 المؤرخ 19 كانون الأول/ديسمبر 2019 و 213/76 المؤرخ 17 كانون الأول/ديسمبر 2021 المتعلقين بتسخير العلم والتكنولوجيا والابتكار لأغراض التنمية، مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية على أن يواصل إجراء استعراضات السياسات المتعلقة بالعلم والتكنولوجيا والابتكار بهدف مساعدة البلدان النامية على تحديد التدابير اللازم اتخاذها لإدماج السياسات المتعلقة بالعلم والتكنولوجيا والابتكار في استراتيجياتها الإنمائية الوطنية، وكفالة دعم هذه السياسات والبرامج لخطط التنمية الوطنية،

وإذ يشير إلى مقرر المجلس الاقتصادي والاجتماعي 254/2021 المؤرخ 22 تموز/يوليه 2021 الذي ينص على تمديد ولاية المجلس الاستشاري للقضايا الجنسانية التابع للجنة حتى عام 2025، وإلى قرارات الجمعية العامة 132/70 المؤرخ 17 كانون الأول/ديسمبر 2015 و 213/70 و 219/70 المؤرخين 22 كانون الأول/ديسمبر 2015 التي تتصدى على التوالي للعقبات التي تحول دون وصول المرأة والفتاة على قدم المساواة إلى العلم والتكنولوجيا، ولإدماج المنظور الجنساني في السياسات والبرامج الإنمائية،

وإذ يشير أيضاً إلى الاستنتاجات المتفق عليها للجنة وضع المرأة بشأن تمكين المرأة اقتصادياً في عالم العمل الآخذ في التغيير، التي اعتمدها اللجنة في دورتها الحادية والستين⁽⁴⁾ وأكدت فيها جملة أمور منها الحاجة إلى إدارة التغيير التكنولوجي والرقمي لتمكين المرأة اقتصادياً، لأغراض منها بوجه خاص تعزيز قدرات البلدان النامية، بغية تمكين المرأة من تسخير العلوم والتكنولوجيا لأغراض التمكين الاقتصادي في عالم العمل الآخذ في التغيير،

وإذ يشير كذلك إلى الوثيقة الختامية للمنتدى بعنوان "الاستثمار في المرأة والفتاة في ميدان العلوم من أجل النمو الأخضر الشامل للجميع"، الذي عقد في نيويورك يومي 11 و 12 شباط/فبراير 2019 للاحتفال باليوم الدولي للمرأة والفتاة في ميدان العلوم⁽⁵⁾،

وإذ يشير إلى عمل اللجنة المعنية بتسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية بشأن تطبيق منظور جنساني على العلم والتكنولوجيا والابتكار في حلقة العمل التي عقدت في فيينا في 18 كانون الثاني/يناير 2019، وخلال الدورة الرابعة والعشرين للجنة المعقودة في 21 أيار/مايو 2021، وكذلك إلى عمل اللجنة بشأن التعامل مع العلم والتكنولوجيا والابتكار من منظور إنمائي، بما في ذلك الحلقات الدراسية

(4) الوثائق الرسمية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي، 2017، الملحق رقم 7 (E/2017/27)، الفصل الأول، الفرع ألف.

(5) A/73/798، المرفق الأول.

وحلقات العمل بشأن العلم والتكنولوجيا والابتكار التي ينظمها مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية بوصفه أمانة اللجنة،

وإنّ يحيط علماً بأهمية توشي معالجة مختلف جوانب الفجوات الرقمية، لا سيما الفجوة الرقمية بين الجنسين، في سياسات وبرامج تنمية العلم والتكنولوجيا والابتكار، على النحو الذي تطرقت إليه الشراكة العالمية EQUALS ومبادرة #eSkills4Girls التي أطلقتها مجموعة العشرين،

وإنّ يشجع المبادرات الرامية إلى تعزيز دور المرأة في مجال العلم والتكنولوجيا والابتكار في البلدان النامية، بما في ذلك جوائز لوريال - اليونيسكو للمرأة في مجال العلوم، وبرنامج الزمالات للنساء في بداية مسيرتهن المهنية التابع لمنظمة العالم النامي للمرأة في مجال العلوم، وجوائز كوامي نكروما للتميز العلمي للمرأة التابعة للاتحاد الأفريقي،

وإنّ يسلم بأن القدرات من قبيل التعليم الأساسي، والعلوم، والتكنولوجيا، والمهارات الهندسية والرياضيات، ومهارات التصميم والإدارة وتنظيم المشاريع، محورية لفعالية الابتكار، ولكنها غير موزعة بالتساوي بين البلدان، وأن توافر تعليم جيد في مجالات العلم والتكنولوجيا والرياضيات وإمكانية الحصول عليه والقدرة على تحمل تكاليفه في مراحل التعليم الابتدائي والثانوي والجامعي، عوامل لا غنى عنها وينبغي تعزيزها وتنسيقها وإعطائها الأولوية، بغية تهيئة بيئة اجتماعية مواتية للنهوض بالعلم والتكنولوجيا والابتكار،

وإنّ يشير إلى قرار الجمعية العامة 1/70، المؤرخ 25 أيلول/سبتمبر 2015، المعنون "تحويل عالمنا: خطة التنمية المستدامة لعام 2030"، الذي اعتمدت فيه الجمعية العامة مجموعة شاملة وبعيدة المدى من أهداف وغايات التنمية المستدامة العالمية التي تركز على الناس وتفضي إلى التحول،

وإنّ يدرك الدور الأساسي للعلم والتكنولوجيا والابتكار ولتكنولوجيا المعلومات والاتصالات في تحقيق عدد من أهداف التنمية المستدامة، وإن يسلط الضوء على دور العلم والتكنولوجيا والابتكار، إلى جانب تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، كعوامل تمكين لخطة عام 2030 من أجل مواصلة التصدي للتحديات العالمية،

وإنّ يشير إلى قرار الجمعية العامة 313/69 المؤرخ 27 تموز/يوليه 2015 المتعلق بخطة عمل أديس أبابا الصادرة عن المؤتمر الدولي الثالث لتمويل التنمية، وإن يشير أيضا إلى إنشاء آلية تيسير التكنولوجيا،

وإنّ يسلط الضوء على المساهمة التي يمكن أن تقدمها اللجنة المعنية بتسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية لآلية تيسير التكنولوجيا، مع مراعاة الولاية المنوطة به في تعزيز التعاون والشراكات بين أصحاب المصلحة المتعددين من خلال تبادل المعلومات والخبرات، وأفضل الممارسات والمشورة في مجال السياسات بين الدول الأعضاء والمجتمع المدني والقطاع الخاص والأوساط العلمية وكيانات الأمم المتحدة والجهات الأخرى صاحبة المصلحة من أجل تحقيق أهداف التنمية المستدامة بدعم من العلم والتكنولوجيا والابتكار،

وإنّ يشير إلى أن الجمعية العامة شجعت، في قرارها 228/72 المؤرخ 20 كانون الأول/ديسمبر 2017، اللجنة على أن تنهض، وفقا لروح خطة عام 2030 وخطة عمل أديس أبابا، بالتعاون الدولي في ميدان تسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية،

وإنّ يشير أيضا إلى أن الجمعية العامة شجعت، في القرار ذاته، اللجنة على مناقشة واستكشاف نماذج تمويل ابتكارية كوسيلة لاجتذاب جهات جديدة من أصحاب المصلحة والمبتكرين ومصادر رأس المال

الاستثماري اللازم لمجالات العلم والتكنولوجيا والهندسة وإيجاد حلول مستتدة إلى الابتكار، بالتعاون مع المنظمات الأخرى، حسب الاقتضاء،

وإن يلاحظ أن التغيير التكنولوجي السريع يمكن أن يسهم في التعجيل بتحقيق خطة عام 2030 عن طريق تحسين الدخول الحقيقية، وإتاحة نشر حلول جديدة للعقبات الاقتصادية والاجتماعية والبيئية على نحو أسرع وأوسع نطاقا، ودعم أشكال أكثر شمولاً للمشاركة في الحياة الاجتماعية والاقتصادية، والاستعاضة عن أنماط الإنتاج الضارة بالبيئة بأنماط أكثر استدامة، وتزويد واضعي السياسات بأدوات قوية لتصميم التدخلات الإنمائية والتخطيط لها،

وإن يلاحظ أيضا أن التكنولوجيا الجديدة تخلق فرصا جديدة للعمل والتنمية، ما يزيد بالتالي من الطلب على المهارات والكفاءات الرقمية، وإذ يشدد على أهمية بناء المهارات والكفاءات الرقمية، لكي تكون المجتمعات قادرة على التكيف مع التغييرات التكنولوجية والاستفادة منها،

وإن يشير إلى قرارات الجمعية العامة 242/72 المؤرخ 22 كانون الأول/ديسمبر 2017 و 17/73 المؤرخ 26 تشرين الثاني/نوفمبر 2018 و 316/75 المؤرخ 17 آب/أغسطس 2021، التي طلبت فيها الجمعية إلى آلية تيسير التكنولوجيا وإلى اللجنة، عن طريق المجلس الاقتصادي والاجتماعي، إيلاء الاعتبار الواجب لأثر التغييرات التكنولوجية السريعة الرئيسية على تحقيق أهداف التنمية المستدامة، كل في حدود ولايته وموارده المتاحة،

وإن يحيط علما بتقرير التكنولوجيا والابتكار لعام 2021 الصادر عن مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، والذي يتناول بالتحليل إمكانية أن تؤدي التكنولوجيات الرائدة، رغم أهميتها بالنسبة للتنمية المستدامة، إلى توسيع أوجه عدم المساواة القائمة وإيجاد أوجه جديدة منها،

وإن يرحب بعمل اللجنة فيما يتعلق بموضوعها ذوي الأولوية الراهنين، وهما "الثورة الصناعية الرابعة من أجل تنمية شاملة للجميع" و "تسخير العلم والتكنولوجيا والابتكار لأغراض التنمية الحضرية المستدامة في عالم ما بعد الجائحة"،

وإن يشير إلى إطار الاستعراضات الوطنية للسياسات المتعلقة بالعلم والتكنولوجيا والابتكار الذي وضعه مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية من أجل مساعدة البلدان في تحسين مواءمة السياسات المتعلقة بالعلم والتكنولوجيا والابتكار مع خطة عام 2030 وأهداف التنمية المستدامة⁽⁶⁾،

وإن يسلم بضرورة اتباع نهج ابتكار تلبية احتياجات المجتمعات الفقيرة والشعبية والمهمشة في البلدان النامية والمتقدمة، مع حماية بياناتهم الشخصية من إساءة الاستخدام واحترام ملكية البيانات الشخصية، وتشركها في عمليات الابتكار وتدمج بناء القدرات في مجالات العلم والتكنولوجيا والابتكار باعتبارها عنصرا حيويا في خطط التنمية الوطنية، بسبل منها التعاون بين الوزارات المعنية والهيئات التنظيمية،

وإن يسلم أيضا بأهمية حماية البيانات والخصوصية في سياق تسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية،

(6) مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، الوثيقة UNCTAD/DTL/STICT/2019/4.

وإنه يسلم كذلك بأن عمليات استشراف آفاق التكنولوجيا وتقييمها، بما في ذلك التكنولوجيات المرعية للمنظور الجنساني والبيئة، يمكن أن تساعد واضعي السياسات وأصحاب المصلحة في تنفيذ خطة عام 2030، من خلال كشف التحديات والفرص التي يمكن معالجتها من الناحية الاستراتيجية، وبأنه ينبغي تحليل اتجاهات التكنولوجيا، مع مراعاة السياق الاجتماعي الاقتصادي بشكل أعم،

وإنه يسلم بأن النظم الإيكولوجية الابتكارية والرقمية المتطورة بشكل جيد⁽⁷⁾ تؤدي دوراً أساسياً في التنمية الرقمية الفعلية وفي تيسير العلم والتكنولوجيا والابتكار،

وإنه يسلم أيضاً بتزايد جهود التكامل على الصعيد الإقليمي في جميع أنحاء العالم وبالبعيد الإقليمي لمسائل العلم والتكنولوجيا والابتكار المرتبط بذلك،

وإنه يشير إلى الوثيقة الختامية لمؤتمر الأمم المتحدة للتنمية المستدامة الذي عقد في ريو دي جانيرو، البرازيل، في الفترة من 20 إلى 22 حزيران/يونيه 2012، المعنونة "المستقبل الذي نصبو إليه"⁽⁸⁾، بما في ذلك ما ورد فيها من مبادئ،

وإنه يسلم بضرورة حشد التمويل للابتكار وزيادته، ولا سيما في البلدان النامية، دعماً لأهداف التنمية المستدامة،

وإنه يسلم أيضاً بأن الناس في جميع أنحاء العالم يتضررون من جراء الصدمات، بدءاً من الأزمات الاقتصادية ووصولاً إلى حالات الطوارئ الصحية، ومن النزاعات الاجتماعية والحروب إلى الكوارث الناجمة عن الأخطار الطبيعية، وبأن هذه الصدمات لها تأثير شديد على إحراز تقدم نحو تحقيق التنمية المستدامة،

وإنه يشير إلى أن الجمعية العامة أهابت، في قرارها 306/74 المؤرخ 11 أيلول/سبتمبر 2020، بالدول الأعضاء وبجميع الجهات المعنية ذات المصلحة أن تشجع مبادرات البحث وبناء القدرات، وأن تعزز التعاون في مجالات العلوم والابتكار والتكنولوجيات والمساعدة التقنية وتبادل المعارف، وفي الاستفادة من ذلك كله، بوسائل منها تحسين التنسيق فيما بين الآليات القائمة، ولا سيما مع البلدان النامية، على أسس من التعاون والتنسيق والشفافية، ووفق الشروط المتفق عليها، في إطار مواجهة جائحة كوفيد-19 وفي أفق تحقيق أهداف التنمية المستدامة،

وإنه يسلم بمساهمة العلم والتكنولوجيا والابتكار في التخفيف من تحديات الاستدامة التي تواجه المجتمعات الحضرية في التعافي من جائحة كوفيد-19 ثم في التنمية بعد ذلك،

وإنه يسلم أيضاً بمساهمة العلم والتكنولوجيا والابتكار في بناء مجتمعات قادرة على التكيف عن طريق تمكين الناس، بمن فيهم أولئك الذين يعيشون أوضاعاً هشّة، وإسماص صوتهم بوسائل منها توسيع نطاق الحصول على التعليم والرعاية الصحية، ورصد المخاطر البيئية والاجتماعية، والربط بين الناس، وتمكين نظم الإنذار المبكر، وحفز التنوع الاقتصادي، والتنمية الاقتصادية، مع النظر في الآثار السلبية على البيئة،

(7) تشمل النظم الإيكولوجية الرقمية مكونات من قبيل الهياكل الأساسية التكنولوجية، والهياكل الأساسية للبيانات، والهياكل الأساسية المالية، والهياكل الأساسية المؤسسية، والهياكل الأساسية البشرية.

(8) قرار الجمعية العامة 288/66، المرفق.

وإذ يلاحظ الإنجازات الكبيرة وإمكانات الإسهام المتواصل للعلم والتكنولوجيا والابتكار ولتكنولوجيا المعلومات والاتصالات في تحقيق رفاه الإنسان والازدهار الاقتصادي وتوفير العمالة،

وإذ يلاحظ أيضا وجوب موازنة السياسات المتعلقة بالعلم والتكنولوجيا والابتكار لمعالجة أبعاد التنمية المستدامة الثلاثة، وعلى وجه التحديد، التنمية الاقتصادية والتقدم الاجتماعي وحماية البيئة،

وإذ يأخذ في الاعتبار أن المعارف التقليدية يمكن أن تشكل أساساً للتنمية التكنولوجية وفي إدارة الموارد الطبيعية واستخدامها بشكل مستدام،

وإذ يضع في الحسبان أن الثورة الصناعية الرابعة تتيح للبلدان النامية فرصة سانحة للارتقاء بمستوى التكنولوجيا والحق بالركب الاقتصادي،

وإذ يشجع على وضع وتنفيذ سياسات عامة تتناول أثر التغيير التكنولوجي السريع على تحقيق أهداف التنمية المستدامة،

وإذ يلاحظ أن النجاح في تطبيق السياسات المتعلقة بالتكنولوجيا والابتكار على الصعيد الوطني يتيسر بأمور منها تهيئة بيئات السياسات التي تمكن مؤسسات التعليم والبحث والأعمال التجارية والقطاعات الصناعية من الابتكار والاستثمار ومن تحويل العلم والتكنولوجيا والابتكار إلى فرص عمل ونمو اقتصادي بإدماج جميع العناصر المترابطة، بما في ذلك نقل المعرفة،

وإذ يلاحظ أيضا المبادرات المتنوعة الجارية والمقبلة في مجالات العلم والتكنولوجيا والابتكار والرامية إلى استكشاف مسائل هامة مرتبطة بأهداف التنمية المستدامة،

يوصي بأن تنظر الحكومات الوطنية واللجنة المعنية بتسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية فيما يلي:

(أ) **تشجيع** الحكومات، فرادى وجماعات، على أخذ الاستنتاجات التي تتوصل إليها اللجنة في الاعتبار والنظر في اتخاذ الإجراءات التالية:

1' إقامة صلة وثيقة بين العلم والتكنولوجيا والابتكار واستراتيجيات التنمية المستدامة من خلال إيلاء مكانة بارزة في التخطيط الإنمائي الوطني لبناء القدرات في مجالات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والعلوم والتكنولوجيا والابتكار؛

2' تعزيز قدرات الابتكار المحلية لأغراض التنمية الاقتصادية الشاملة للجميع والمستدامة عن طريق الجمع بين المعارف العلمية والمهنية والهندسية المحلية، وتعبئة الموارد من مصادر متعددة، وتحسين تكنولوجيا المعلومات والاتصالات الأساسية، ودعم تطوير الهياكل الأساسية، بما في ذلك الهياكل الأساسية الذكية، عن طريق التعاون في صلب البرامج الوطنية وفيما بينها؛

3' تشجيع ودعم الجهود المبذولة في مجالات العلم والتكنولوجيا والابتكار في سبيل تطوير الهياكل الأساسية والسياسات التي تدعم التوسع العالمي للهياكل الأساسية لتكنولوجيا المعلومات والاتصالات ومنتجاتها وخدماتها، بما في ذلك إتاحة حصول الناس كافة، ولا سيما النساء والفتيات والشباب، والأشخاص من ذوي الاحتياجات الخاصة ومن

المجتمعات المحلية النائية والريفية على الإنترنت العريض النطاق، وتحفيز مساعي أصحاب المصلحة المتعددين المبذولة لتسريع نمو عدد المستعملين الجدد للإنترنت، والسعي إلى تحسين القدرة على تحمل تكاليف هذه المنتجات والخدمات؛

4' إجراء بحوث منهجية، تشمل الجوانب المراعية للاعتبارات الجنسانية، للاضطلاع بعمليات استشرافية، تتناول الاتجاهات الجديدة في العلم والتكنولوجيا والابتكار وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات وتأثيرها على التنمية، ولا سيما في سياق خطة التنمية المستدامة لعام 2030؛

5' العمل، بالاستعانة بإسهامات طائفة متنوعة من أصحاب المصلحة، بما في ذلك وكالات الأمم المتحدة ذات الصلة وجميع الكيانات والمنظمات المعنية، من قبيل اللجنة، والمنتدى المتعدد أصحاب المصلحة المعني بتسخير العلم والتكنولوجيا والابتكار لأغراض أهداف التنمية المستدامة، على صياغة واعتماد وتنفيذ سياسات متعلقة بالعلم والتكنولوجيا والابتكار تهدف إلى الإسهام في تنفيذ الأهداف؛

6' مواصلة إيلاء الاعتبار الواجب لأثر التغيرات التكنولوجية السريعة الرئيسية على تحقيق أهداف التنمية المستدامة كلٌّ في حدود ولايته وموارده المتاحة، وفقا لقرارات الجمعية العامة 242/72 و 17/73 و 316/75؛

7' استخدام عمليات الاستشراف الاستراتيجي لتحديد الفجوات المحتملة في التعليم للأجلين المتوسط والطويل، والعمل على سدها بمزيج من السياسات، منها تعزيز التعليم المراعي للمنظور الجنساني في مجالات العلم والتكنولوجيا والهندسة والرياضيات والتدريب المهني، والإمام الرقمي والإمام بالبيانات؛

8' استخدام الاستشراف الاستراتيجي كعملية لتشجيع النقاش المنظم بين جميع أصحاب المصلحة، بما في ذلك ممثلو الدوائر الحكومية والأوساط العلمية والصناعية والمجتمع المدني والقطاع الخاص، وخاصة المؤسسات الصغيرة والمتوسطة، من أجل بلورة فهم مشترك للقضايا الطويلة الأجل، من قبيل الطابع المتغير للعمل وبناء توافق للآراء بشأن السياسات المقبلة، والمساعدة على تلبية الطلبات الحالية والناشئة على الكفاءات والتكيف مع التغيرات؛

9' دمج عملية توفير الكفاءات الرقمية، بما في ذلك، على سبيل المثال لا الحصر، مباشرة الأعمال الحرة والمهارات الشخصية التكميلية، في مناهج التعليم الرسمي ومبادرات التعلم مدى الحياة، مع مراعاة الممارسات الفضلى والسياقات والاحتياجات المحلية، وكفالة حيادية التعليم من الناحية التكنولوجية؛

10' التصدي للأثار المترتبة على التغييرات الأساسية في الاقتصاد الرقمي والثورة الصناعية الرابعة لأسواق العمل؛

11' إطلاق مبادرات استشراف استراتيجي بشأن التحديات العالمية والإقليمية على فترات منتظمة والتعاون في إنشاء نظام لرسم المعالم لاستعراض وتبادل نتائج استشراف آفاق

- التكنولوجيا، بما في ذلك المشاريع التجريبية، مع الدول الأعضاء الأخرى، بالاستعانة بالآليات الإقليمية القائمة، وبالتعاون مع أصحاب المصلحة ذوي الصلة؛
- 12' إجراء عمليات لتقييم واستشراف آثار التكنولوجيا كعملية لتشجيع النقاش المنظم بين جميع أصحاب المصلحة من أجل بلورة فهم مشترك للآثار المترتبة على التغيير التكنولوجي السريع؛
- 13' تشجيع استعراض التقدم المحرز في دمج العلم والتكنولوجيا والابتكار في تحقيق أهداف التنمية المستدامة؛
- 14' إجراء تقييمات، تشمل الجوانب المراعية للاعتبارات الجنسانية، لنظم الابتكار الوطنية، بما في ذلك النظم الإيكولوجية الرقمية، بالاستفادة من عمليات الاستشراف، على فترات منتظمة، من أجل تحديد مواطن الضعف في تلك النظم واتخاذ إجراءات تدخل سياساتية فعالة لتقوية أضعف مكوناتها، ووضع النتائج التي يتم التوصل إليها في متناول الدول الأعضاء الأخرى، والقيام، على أساس طوعي، بتقديم الدعم المالي والخبرة الفنية من أجل تنفيذ إطار الاستعراضات الوطنية للسياسات المتعلقة بالعلم والتكنولوجيا والابتكار في البلدان النامية المهتمة؛
- 15' الاعتراف بضرورة تعزيز الديناميات الوظيفية لنظم الابتكار والمنهجيات الأخرى ذات الصلة على أساس أدوات سياساتية متنوعة، من أجل دعم أولويات تنمية العلم والتكنولوجيا والابتكار، بغية تعزيز الانسجام بين هذه النظم لأغراض التنمية المستدامة؛
- 16' تشجيع المستعملين الرقميين المخضرمين على القيام بدور رئيسي في اعتماد نهج مجتمعي في بناء القدرات، يشمل النهج المراعية للاعتبارات الجنسانية، في مجالات العلم والتكنولوجيا والابتكار، وتيسير استخدام تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في سياق خطة عام 2030؛
- 17' وضع سياسات شاملة تدعم تطوير نظم إيكولوجية رقمية، مع مراعاة إمكانات تفوق التكنولوجيا الرقمية الناشئة على التكنولوجيا الراهنة من أجل التنمية، وتراعي السياق الاجتماعي الاقتصادي والسياسي للبلدان، وتجذب وتدعم الاستثمار الخاص والابتكار، بما يشجع على الخصوص تطوير المحتوى ومباشرة الأعمال الحرة على الصعيد المحلي وإتاحة مصادر البيانات المفصلة للعلم والتكنولوجيا والابتكار؛
- 18' تنفيذ المبادرات والبرامج التي تشجع وتيسر الاستثمار المستدام والمشاركة في الاقتصاد الرقمي؛
- 19' التعاون مع جميع أصحاب المصلحة ذوي الصلة، وتعزيز تطبيق تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في جميع القطاعات، وتحسين الاستدامة البيئية، وتشجيع إنشاء مرافق مناسبة لإعادة تدوير النفايات الإلكترونية والتخلص منها، وتعزيز أنماط الإنتاج والاستهلاك المستدامين؛

- ‘20’ تعزيز التعليم في مجالات العلم والتكنولوجيا والهندسة والرياضيات والمعرفة الإحصائية، ولا سيما بين التلميذات، مع الاعتراف أيضا بأهمية المهارات الشخصية التكميلية، من قبيل مباشرة الأعمال الحرة، من خلال التشجيع على توجيه النساء والفتيات ودعم الجهود الأخرى المبذولة لاجتذابهن إلى تلك المجالات واستبقائهن فيها، فضلا عن تطبيق منظور يتعلق بالمساواة بين الجنسين عند وضع وتنفيذ السياسات التي تسجّر العلم والتكنولوجيا والابتكار؛
- ‘21’ دعم سياسات البلدان النامية وأنشطتها في ميداني العلم والتكنولوجيا من خلال التعاون فيما بين بلدان الشمال والجنوب والتعاون بين بلدان الجنوب، باعتبار كل منهما مكملا للآخر وليس بديلا له، عن طريق تشجيع المساعدة المالية والتقنية، وبناء القدرات، ونقل التكنولوجيا على أساس أحكام وشروط متفق عليها، وبرامج أو دورات التدريب التقني؛
- ‘22’ تشجيع البلدان على أن تزيد تدريجيا معدل توفير موارد بشرية ذات مهارات عالية الجودة على جميع المستويات عن طريق تهيئة بيئة مؤاتية لبناء كتلة حرجة من قدرات الموارد البشرية، وتسخير تطبيق العلم والتكنولوجيا والابتكار لأغراض تنفيذ أنشطة إضافة القيمة، والمشاركة بفعالية في ذلك، وحل المشاكل، وتعزيز الرفاه البشري؛
- ‘23’ زيادة الدعم المقدم لأنشطة البحث والتطوير المتعلقة بالتغير التكنولوجي السريع وكفالة اتساق السياسات والاستراتيجيات المتعلقة بالعلم والتكنولوجيا والابتكار بشأن التغير التكنولوجي السريع مع خطة التنمية الوطنية الأوسع نطاقا؛
- ‘24’ النظر في المشاركة في حوار عالمي شامل بشأن جميع جوانب التغير التكنولوجي السريع وتأثيره في التنمية المستدامة؛
- ‘25’ وضع وتنفيذ سياسات تتعلق بالعلم والتكنولوجيا والابتكار وسياسات أخرى ذات صلة لجعلها مراعية لبناء مجتمعات قادرة على التكيف، مع إعطاء الأولوية للاقتراحات العلم والتكنولوجيا والابتكار التي توفر قيمة مقابل المال وإنفاقا أكثر كفاءة، مع التركيز على الأنشطة التي تعزز قدرة المناطق الحضرية على الصمود؛
- ‘26’ دعم السياسات التي تزيد الإدماج المالي وتعمق مصادر التمويل والاستثمارات المباشرة الموجهة نحو الابتكارات التي تتناول أهداف التنمية المستدامة؛
- ‘27’ تشجيع شمولية الابتكار، ولا سيما فيما يتعلق بالمجتمعات المحلية ونسائها وشبابها، لكفالة أن يكون تعديل نطاق التكنولوجيات الجديدة ونشرها شاملا ولا يُحدثان فجوات إضافية؛
- ‘28’ دعم مصرف التكنولوجيا لأقل البلدان نموا بوصفه آلية لتحسين أسس البحث العلمي والابتكار لدى أقل البلدان نموا، وتعزيز التواصل بين الباحثين ومؤسسات البحوث، ومساعدة أقل البلدان نموا على الحصول على التكنولوجيات الأساسية واستخدامها، والجمع بين المبادرات الثنائية والدعم المقدم من المؤسسات المتعددة الأطراف والقطاع

الخاص، وتنفيذ المشاريع التي تسهم في استخدام العلم والتكنولوجيا والابتكار لأغراض التنمية الاقتصادية في أقل البلدان نمواً؛

(ب) تشجّع اللجنة على القيام بما يلي:

- '1' مواصلة الاضطلاع بدورها كحاملة للواء العلم والتكنولوجيا والابتكار وتقديم مشورة رفيعة المستوى للمجلس الاقتصادي والاجتماعي والجمعية العامة بشأن مسائل العلم والتكنولوجيا والهندسة والابتكار ذات الصلة، والمساهمة، في هذا الصدد، في توفير أساس يُسترشد به في المناقشة المواضيعية الرفيعة المستوى بشأن موضوع أثر التغيير التكنولوجي السريع على تحقيق أهداف وغايات التنمية المستدامة، التي سيدعو إلى عقدها رئيس الجمعية العامة في دورتها الخامسة والسبعين، وفي المناقشة المتعلقة بالتقدم المحرز في تنفيذ قراري الجمعية العامة 17/73 و 316/75، التي ستجري في دورتها السابعة والسبعين؛
- '2' المساعدة على تبيان أهمية دور تكنولوجيا المعلومات والاتصالات ودور العلم والتكنولوجيا والابتكار باعتبارها عناصر تمكين في خطة عام 2030، عن طريق العمل بمثابة محفل يتولى التخطيط الاستراتيجي لتوفير نظرة استشرافية بشأن الاتجاهات الفارقة الأهمية في مجالات العلم والتكنولوجيا والابتكار في القطاعات الرئيسية من الاقتصاد، وتوجيه الاهتمام إلى التكنولوجيات الجديدة والناشئة؛
- '3' النظر في مدى توائم عملها مع أعمال المحافل الدولية الأخرى المعنية بالعلم والتكنولوجيا والابتكار ومع الجهود المبذولة لدعم تنفيذ خطة عام 2030، وإسهامه فيها وتكامله لها؛
- '4' إنكاء الوعي بأهمية إقامة الشبكات والشراكات بين مختلف المنظمات والشبكات المعنية باستشراف آفاق التكنولوجيا وتيسير ذلك، بالتعاون مع أصحاب المصلحة الآخرين؛
- '5' النهوض، وفقاً لروح خطة عام 2030 وخطة عمل أديس أبابا الصادرة عن المؤتمر الدولي الثالث لتمويل التنمية⁽⁹⁾، بالتعاون الدولي في ميدان تسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية، بما في ذلك بناء القدرات ونقل التكنولوجيا وفق أحكام وشروط متفق عليها؛
- '6' توعية واضعي السياسات بعملية الابتكار وتحديد الفرص الخاصة المتاحة للبلدان النامية للاستفادة من هذا الابتكار، مع إيلاء اهتمام خاص لاتجاهات الابتكار الجديدة التي يمكن أن تتيح إمكانات جديدة للبلدان النامية؛
- '7' دعم التعاون بين أصحاب المصلحة المتعددين فيما يتعلق ببناء القدرة على التعلم في مجال السياسات، وتطوير التكنولوجيا، لأغراض منها دعم مشاركة الجهات الفاعلة في نظم الابتكار لدى الدول الأعضاء في الشبكات والبرامج الدولية لمواصلة بناء قدراتها في مجال الابتكار؛

(9) قرار الجمعية العامة 313/69، المرفق.

- ‘8’ دعم الجهود الرامية إلى بناء القدرة على وضع تكنولوجيات جديدة وتطوير القائم منها واستخدامها ونشرها في البلدان النامية، ولا سيما في أقل البلدان نموا والدول الجزرية الصغيرة النامية والبلدان النامية غير الساحلية؛
- ‘9’ العمل بشكل استباقي على تعزيز وتنشيط الشراكات على الصعيد العالمي في مجالات العلم والتكنولوجيا والابتكار لأغراض التنمية المستدامة، الأمر الذي يستتبع مشاركة اللجنة في (أ) تجسيد استشراف آفاق التكنولوجيا في بلورة نطاق مشاريع دولية محددة من أجل إجراء بحوث محددة الهدف، وتطوير ونشر التكنولوجيا، واتخاذ مبادرات لبناء قدرات الموارد البشرية في مجالات العلم والتكنولوجيا والابتكار؛ و (ب) استكشاف نماذج تمويل ابتكارية وموارد أخرى تساهم في تعزيز قدرات البلدان النامية في المشاريع والمبادرات التعاونية في مجالات العلم والتكنولوجيا والابتكار؛
- ‘10’ استكشاف سبل ووسائل إجراء عمليات دولية لتقييم واستشراف آثار التكنولوجيا فيما يتعلق بالتكنولوجيات القائمة والجديدة والناشئة وآثارها على التنمية المستدامة وبناء مجتمعات قادرة على التكيف، بما في ذلك المناقشات المتعلقة بنماذج الإدارة لمجالات التنمية العلمية والتكنولوجية الجديدة؛
- ‘11’ دعم البلدان في جهودها الرامية إلى تحديد الاتجاهات المقبلة المتعلقة بالاحتياجات من بناء القدرات، بوسائل منها العمليات الاستشرافية؛
- ‘12’ مناقشة واستكشاف نماذج للتمويل الابتكاري، من قبيل الاستثمار المؤثر، كوسيلة لاجتذاب جهات جديدة من الجهات صاحبة المصلحة والمبتكرين ومصادر رأس المال الاستثماري اللازم لمجالات العلم والتكنولوجيا والهندسة وإيجاد حلول مستتدة إلى الابتكار، بالتعاون مع المنظمات الأخرى، حسب الاقتضاء؛
- ‘13’ تعزيز بناء القدرات والتعاون في مجال البحث والتطوير، بالتعاون مع المؤسسات ذات الصلة، بما فيها وكالات الأمم المتحدة المعنية، والعمل من أجل تيسير تعزيز النظم الابتكارية التي تدعم المبتكرين، ولا سيما في البلدان النامية، من أجل تعزيز جهودهم الرامية إلى الإسهام في تحقيق التنمية المستدامة؛
- ‘14’ توفير منتدى لتبادل قصص النجاح وأفضل الممارسات، وكذلك الإخفاقات والتحديات الرئيسية، والتعلم من نتائج العمليات الاستشرافية ونماذج الابتكار المحلية الناجحة ودراسات الحالات الفردية والتجارب بشأن تسخير العلم والتكنولوجيا والهندسة لأغراض الابتكار، بما في ذلك تطبيق التكنولوجيا الناشئة الجديدة، في إطار علاقة تكافلية مع تكنولوجيا المعلومات والاتصالات، من أجل تحقيق تنمية شاملة ومستدامة، وتبادل النتائج مع جميع كيانات الأمم المتحدة المختصة، بسبل منها آلية تيسير التكنولوجيا ومنندها الذي يضم أصحاب المصلحة المتعددين المعني بتسخير العلم والتكنولوجيا والابتكار لأغراض أهداف التنمية المستدامة؛
- ‘15’ مواصلة القيام بدور نشط في التوعية بإمكانات إسهام العلم والتكنولوجيا والابتكار في خطة عام 2030 من خلال تقديم الإسهامات الفنية، حسب الاقتضاء، إلى عمليات الأمم

المتحدة وهيئاتها ذات الصلة، وتبادل النتائج والممارسات الجيدة في مجالات العلم والتكنولوجيا والابتكار بين الدول الأعضاء وغيرها؛

‘16’ تسليط الضوء على أهمية ما تقوم به اللجنة من عمل فيما يتصل بتنفيذ ومتابعة مجالات تكنولوجيا المعلومات والاتصالات والعلوم والتكنولوجيا والابتكار ذات الصلة بأهداف التنمية المستدامة، على أن يقوم رئيس اللجنة بتقديم تقرير في الاستعراضات والاجتماعات المناسبة التي ينظمها المجلس الاقتصادي والاجتماعي والمنتدى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة والمنتدى الأخرى ذات الصلة؛

‘17’ تعزيز وتعميق التعاون بين اللجنة المعنية بتسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية ولجنة وضع المرأة، بما في ذلك تبادل الممارسات الجيدة والدروس المستفادة من دمج المنظور الجنساني في صنع السياسات العامة في مجالات العلم والتكنولوجيا والابتكار وتنفيذها، وفي هذا السياق، متابعة العمل الذي قامت به اللجنة المعنية بتسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية في حلقة العمل عن تطبيق منظور جنساني على العلم والتكنولوجيا والابتكار، التي عقدت في فيينا في 18 كانون الثاني/يناير 2019؛

‘18’ القيام بدور نشط في التوعية بمصرف التكنولوجيا لأقل البلدان نمواً؛

(ج) يشجّع مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية على القيام بما يلي:

‘1’ السعي بشكل استباقي إلى توفير التمويل من أجل توسيع نطاق استعراضات السياسات المتعلقة بالعلم والتكنولوجيا والابتكار، مع التأكيد على الأهمية البالغة لدور تكنولوجيا المعلومات والاتصالات في تمكين بناء القدرات في مجالات العلم والتكنولوجيا والابتكار والهندسة واستخدامها، وتنفيذ التوصيات الصادرة عن تلك الاستعراضات، حسب الاقتضاء، بتعاون وثيق مع وكالات الأمم المتحدة والمنظمات الدولية؛

‘2’ النظر في جدوى إدراج عناصر الاستشراف الاستراتيجي وتقييم النظم الإيكولوجية الرقمية في عمليات استعراض السياسات المتعلقة بالعلم والتكنولوجيا والابتكار وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات، بإدراج فصل مخصص لهذه المواضيع احتمالاً؛

‘3’ تنفيذ إطاره للاستعراضات الوطنية للسياسات المتعلقة بالعلم والتكنولوجيا والابتكار على أوسع نطاق ممكن بغية إدماج أهداف التنمية المستدامة، بما في ذلك التركيز بصورة محددة على اتباع نهج تركز على قاعدة الهرم في تناول الابتكار والإدماج الاجتماعي؛

‘4’ التخطيط لتقديم آخر ما يستجد من معلومات بصورة دورية عن التقدم المحرز في البلدان التي أجريت لها استعراضات للسياسات المتعلقة بالعلم والتكنولوجيا والابتكار، ودعوة تلك البلدان إلى تقديم تقارير إلى اللجنة المعنية بتسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية عن التقدم المحرز والدروس المستفادة والتحديات التي تواجهه في تنفيذ التوصيات؛

‘5’ الطلب إلى المجلس الاستشاري للقضايا الجنسانية التابع للجنة تقديم إسهامات في مداورات اللجنة ووثائقها المتصلة بالسياسات، وتقديم تقرير عن التقدم المحرز في الدورات

السنوية للجنة، وتحسين إدماج المنظور الجنساني في استعراضات السياسات المتعلقة
بالعلم والتكنولوجيا والابتكار؛

‘6’
الطلب أيضا إلى المجلس الاستشاري للقضايا الجنسانية التابع للجنة وضع مقترحات
لبرنامج عمله المستكمل وتقديم تقرير عن ذلك في الدورة السنوية السادسة والعشرين للجنة؛

‘7’
تشجيع الحكومات على استخدام مصرف التكنولوجيا لأقل البلدان نموا بوصفه آلية لدعم
العلم والتكنولوجيا والابتكار في أقل البلدان نموا ومساعدة أقل البلدان نموا على مواصلة
تطوير تكنولوجيات خاصة بها.

باء - مشروع مقرر مقدم إلى المجلس لاعتماده

2 - توصي اللجنة أيضا المجلس الاقتصادي والاجتماعي باعتماد مشروع المقرر التالي:

تقرير اللجنة المعنية بتسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية عن دورتها الخامسة والعشرين وجدول الأعمال المؤقت للدورة السادسة والعشرين للجنة ووثائقها

إن المجلس الاقتصادي والاجتماعي:

(أ) يحيط علما بتقرير اللجنة المعنية بتسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية عن دورتها الخامسة والعشرين⁽¹⁾؛

(ب) يقر جدول الأعمال المؤقت للدورة السادسة والعشرين للجنة ووثائقها على النحو الوارد أدناه:

- 1 - إقرار جدول الأعمال ومسائل تنظيمية أخرى.
- 2 - التقدم المحرز في تنفيذ نتائج القمة العالمية لمجتمع المعلومات ومتابعتها على الصعيدين الإقليمي والدولي.

الوثائق

تقرير الأمين العام

- 3 - تسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية: الموضوعان ذوا الأولوية:
(أ) التكنولوجيا والابتكار من أجل إنتاج أنظف وأكثر إنتاجية وتنافسية؛

الوثائق

تقرير الأمين العام

- (ب) ضمان المياه المأمونة والصرف الصحي للجميع: حل عن طريق العلم والتكنولوجيا والابتكار.

الوثائق

تقرير الأمين العام

- 4 - عرض تقارير استعراضات السياسات المتعلقة بالعلم والتكنولوجيا والابتكار.
- 5 - انتخاب الرئيس وأعضاء المكتب الآخرين للدورة السابعة والعشرين للجنة.
- 6 - جدول الأعمال المؤقت للدورة السابعة والعشرين للجنة ووثائقها.
- 7 - اعتماد تقرير اللجنة عن أعمال دورتها السادسة والعشرين.

(1) الوثائق الرسمية للمجلس الاقتصادي والاجتماعي، 2022، الملحق رقم 11 (E/2022/31).

الفصل الثاني

التقدم المحرز في تنفيذ نتائج القمة العالمية لمجتمع المعلومات ومتابعتها على الصعيدين الإقليمي والدولي

3 - نظرت اللجنة في البند 2 من جدول الأعمال في جلستها الرابعة، المعقودة في 31 آذار/مارس. وكانت الوثائق التالية معروضة عليها:

(أ) تقرير الأمين العام عن التقدم المحرز في تنفيذ نتائج القمة العالمية لمجتمع المعلومات ومتابعتها على الصعيدين الإقليمي والدولي (A/77/62-E/2022/8).

(ب) تقرير موجز أعدته أمانة مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية عن اجتماع فريق الخبراء لما بين الدورات، الذي عقد في جنيف في شكل مختلط، في الفترة من 17 إلى 19 تشرين الثاني/نوفمبر 2021 (E/CN.16/2022/CRP.1).

4 - وفي جلستها الرابعة، في 31 آذار/مارس، عقدت اللجنة اجتماع مائدة مستديرة رفيع المستوى أداره نائب الرئيس (هنغاريا).

5 - وفي الجلسة نفسها، عرضت مديرة شعبة التكنولوجيا واللوجستيات التابعة لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية (الأونكتاد) ورئيسة أمانة اللجنة تقرير الأمين العام.

6 - وقدم المشاركون التالية أسماؤهم عروضاً: نائب الأمين العام للاتحاد الدولي للاتصالات، مالكولم جونسون؛ والموظفة المسؤولة في مكتب مبعوث الأمين العام المعني بالتكنولوجيا، ماريا - فرانشيسكا سباتوليسانو؛ وأولاف كولكمان، نيابة عن كونستانس بوميلير دي لوس، نائبة الرئيس، العلاقات المؤسسية والتمكين، جمعية الإنترنت؛ وكبيرة المديرين ورئيسة الموظفين، شؤون الأمم المتحدة، مايكروسوفت، لاني كوسيت.

7 - وأعقب ذلك أيضاً في الجلسة نفسها مناقشة وزارية شارك فيها المشاركون التالية أسماؤهم: وزير الاتصالات وتكنولوجيا المعلومات في مصر، عمرو طلعت؛ ووزير الهياكل الأساسية للمعلومات والاتصالات في غامبيا، إبريما سيلا؛ ووزير التكنولوجيا والاقتصاد الرقمي، وزارة التكنولوجيا الرقمية والثقافة ووسائط الإعلام والرياضة في المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، كريس فيلب؛ ووكيلة وزارة البحث والتطوير في الفلبين، روني كريستينا ل. غيفارا.

8 - وأدلت ببيان أيضاً ممثلة هنغاريا.

الإجراء الذي اتخذته اللجنة

تقييم التقدم المحرز في تنفيذ نتائج القمة العالمية لمجتمع المعلومات ومتابعتها

9 - كان معروضاً على اللجنة، في جلستها العامة الختامية المعقودة في 1 نيسان/أبريل، مشروع قرار بعنوان "تقييم التقدم المحرز في تنفيذ نتائج القمة العالمية لمجتمع المعلومات ومتابعتها"، قدمه الرئيس على أساس مشاورات غير رسمية يسرها نائب الرئيس (هنغاريا) وعُيّن في ورقة غير رسمية بالإنكليزية فقط. وأبلغت اللجنة بأن مشروع القرار لا تترتب عليه أية آثار في الميزانية البرنامجية.

10 - واعتمدت اللجنة مشروع القرار وأوصت المجلس الاقتصادي والاجتماعي باعتماده (انظر الفصل الأول، الفرع ألف، مشروع القرار الأول).

الفصل الثالث

تسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية

الموضوعان ذوا الأولوية:

- (أ) الثورة الصناعية الرابعة من أجل التنمية الشاملة للجميع
- (ب) تسخير العلم والتكنولوجيا والابتكار لأغراض التنمية الحضرية المستدامة في عالم ما بعد الجائحة
- 11 - نظرت اللجنة في البند 3 من جدول الأعمال في جلساتها الأولى والثانية والثالثة، المعقودة في 28 و 29 و 30 آذار/مارس. وكانت الوثائق التالية معروضة عليها:
- (أ) تقرير الأمين العام عن الثورة الصناعية الرابعة من أجل تنمية شاملة للجميع (E/CN.16/2022/2)؛
- (ب) تقرير الأمين العام عن تسخير العلم والتكنولوجيا والابتكار لأغراض التنمية الحضرية المستدامة في عالم ما بعد الجائحة (E/CN.16/2022/3)؛
- (ج) تقرير عن اجتماع فريق الخبراء لما بين الدورات، الذي عقد في جنيف في شكل مختلط، في الفترة من 17 إلى 19 تشرين الثاني/نوفمبر 2021 (E/CN.16/2022/CRP.1).
- 12 - وعقدت اللجنة، في جلستها الأولى المعقودة في 28 آذار/مارس، اجتماع مائدة مستديرة رفيع المستوى بشأن موضوع المجلس الاقتصادي والاجتماعي لعام 2022 والمنتهى السياسي الرفيع المستوى المعني بالتنمية المستدامة، "إعادة البناء بشكل أفضل بعد جائحة مرض فيروس كورونا (كوفيد-19)، مع النهوض بالتنمية المستدامة"، الذي شارك فيه المشاركون التالية أسماؤهم: وزير التعليم العالي والعلوم والتكنولوجيا في الجمهورية الدومينيكية، فرانكلين غارسيا فيرمين؛ وزير الدولة، وزارة العلوم والتكنولوجيا وعلوم الأرض في الهند، جيتندرا سينغ؛ وزيرة التعليم والعلوم في لاتفيا، أنيتا موزنيسكي؛ وزير العلوم والتكنولوجيا الاتحادي في باكستان، شبلي فاراز؛ وزير العلوم والتكنولوجيا في الفلبين، فورتوناتو ت. دي لا بينيا؛ وممثلة الولايات المتحدة الأمريكية. وأدار اجتماع المائدة المستديرة الرفيع المستوى نائب الرئيس (الجمهورية الدومينيكية).
- 13 - وعقدت اللجنة في جلستها الثانية المعقودة في 29 آذار/مارس حلقة نقاش بشأن الموضوع الأول ذي الأولوية "الثورة الصناعية الرابعة من أجل تنمية شاملة للجميع"، أدارتها نائبة الرئيس (البرتغال).
- 14 - وفي الجلسة نفسها، عرضت مديرة شعبة التكنولوجيا واللوجستيات التابعة لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية ورئيسة أمانة اللجنة تقرير الأمين العام عن الموضوع الأول ذي الأولوية (E/CN.16/2022/2).
- 15 - وفي الجلسة نفسها أيضا، ألقى نائب المدير العام والمدير الإداري للعلاقات الخارجية وبحوث السياسات في منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية، هيروشي كونيوشي، كلمة رئيسية.
- 16 - وقدمت عروض أيضا من جانب أعضاء فريق المناقشة التالية أسماؤهم: المديرة المؤسّسة لمركز التكنولوجيا والإدارة للتنمية وأستاذة التكنولوجيا والتنمية الدولية في جامعة أكسفورد، شياولان فو؛ وأستاذ الاقتصاد في جامعة سيول الوطنية، كيون لي؛ والمؤسس والرئيس والمدير التنفيذي لشركة بهارات للضوء

- والطاقة (Bharat Light and Power)، تجبريت س. شوبرا؛ والمنسقة الوطنية لبرنامج ريادة المرأة للأعمال التابع للوكالة البرازيلية لتطوير المؤسسات التجارية الصغيرة، ريناتا مالهيروس هنريكس.
- 17 - وأعقب ذلك أيضا في الجلسة الثانية للجنة مناقشة وزارية شارك فيها المشاركون التالية أسماؤهم: وزير العلوم والتكنولوجيا في الفلبين، فورتوناتو ت. دي لا بينيا؛ ورئيس مكتب التحول الرقمي التابع للرئاسة في تركيا، علي طه كوتش؛ ووزير التكنولوجيا والعلوم في زامبيا، فيليكس موتاتي؛ ووكيلة وزارة الابتكار والبحث ونقل التكنولوجيا في إكوادور، دوراليسا نياشيمبا؛ ووزير الدولة بوزارة البحث والابتكار والرقمنة في رومانيا، تيودور بريسكارو.
- 18 - وفي الجلسة نفسها أيضا، أدلى ببيانات ممثلو كوبا والصين والولايات المتحدة الأمريكية.
- 19 - وأدلى ببيان أيضا ممثل عن الاتحاد الدولي للاتصالات.
- 20 - وعقدت اللجنة في جلستها الثالثة في 30 آذار/مارس حلقة نقاش رفيعة المستوى بشأن الموضوع الثاني ذي الأولوية، "تسخير العلم والتكنولوجيا والابتكار لأغراض التنمية الحضرية المستدامة في عالم ما بعد الجائحة"، أدارها نائب الرئيس (غامبيا).
- 21 - وفي الجلسة نفسها، عرض رئيس فرع العلوم والتكنولوجيا وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات التابع لشعبة التكنولوجيا واللوجستيات في مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية، تقرير الأمين العام عن الموضوع الثاني ذي الأولوية (E/CN.16/2022/3).
- 22 - وفي الجلسة نفسها أيضا، ألقى المدير التنفيذي لبرنامج الأمم المتحدة للمستوطنات البشرية (ممثل الأمم المتحدة)، ميمونة محمد شريف، كلمة رئيسية.
- 23 - وقدم عروضاً أيضا أعضاء فريق المناقشة التالية أسماؤهم: عمدة مدينة ريسيفي، البرازيل، جواو هنريك كامبوس (ألقاها رافائيل دوبو، وزير التنمية الاقتصادية والعلوم والتكنولوجيا والتعليم، مدينة ريسيفي، بالنيابة عن العمدة)؛ وعمدة بلدية غازي عنتاب الكبرى، تركيا، فاطمة شاهين؛ والرئيس التنفيذي لمركز أتلانتيك الدولي للبحوث في البرتغال، ميغيل بيلو؛ ورئيس مجلس مدن المستقبل، كندا، وليد علي.
- 24 - وأعقب ذلك أيضا في الجلسة الثالثة للجنة مناقشة وزارية شارك فيها المشاركون التالية أسماؤهم: وزير التعليم والعلوم والتكنولوجيا في نيبال، ديفيندرا بوديل؛ ووزير الدولة بوزارة البحث والابتكار والرقمنة في رومانيا، تيودور بريسكارو. ووزير التعليم الجامعي والبحث والعلوم والتكنولوجيا في بوتسوانا، دوغلاس ليتشولاتيبي؛ ووكيلة وزارة البحث والتطوير في الفلبين، روبينا كريستينا ل. غيفارا. ونائب الوزير بوزارة العلوم والتكنولوجيا في الهند، سريفاري تشاندراسيخار؛ ووزيرة الاستثمار وريادة الأعمال والصناعة في سيشيل، ديفيكا فيدوت؛ ووزيرة العلوم والتكنولوجيا والابتكار في أوغندا، مونیکا موسينيرو.
- 25 - وأدلى ببيانات أيضاً ممثلون من البرتغال وتايلند والولايات المتحدة الأمريكية وبيرو وبنما.
- 26 - وصدر بيان أيضا عن مرصد الاتصالات الرقمية.

الإجراء الذي اتخذته اللجنة

تسخير العلم والتكنولوجيا والابتكار لأغراض التنمية

27 - كان معروضا على اللجنة، في جلستها الختامية المعقودة في 1 نيسان/أبريل، مشروع قرار معنون "تسخير العلم والتكنولوجيا والابتكار لأغراض التنمية"، قدمه الرئيس على أساس مشاورات غير رسمية يسرها نائب الرئيس (غامبيا) وعُمم بالإنكليزية فقط. وأبلغت اللجنة بأن مشروع القرار لا تترتب عليه أية آثار في الميزانية البرنامجية.

28 - واعتمدت اللجنة مشروع القرار وأوصت المجلس باعتماده (انظر الفصل الأول - الفرع ألف، مشروع القرار الثاني).

الفصل الرابع

عرض التقارير المتعلقة باستعراضات السياسات المتعلقة بالعلم والتكنولوجيا والابتكار

- 29 - نظرت اللجنة في البند 4 من جدول الأعمال في جلستها الخامسة، المعقودة في 1 نيسان/أبريل.
- 30 - وقدم رئيس فرع العلوم والتكنولوجيا وتكنولوجيا المعلومات والاتصالات التابع لشعبة التكنولوجيا واللوجستيات في مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية عرضا عن النتائج الأولية لاستعراضات السياسات المتعلقة بالعلم والتكنولوجيا والابتكار في بوتسوانا والدراسة المتعلقة بالابتكار وريادة الأعمال في أنغولا.
- 31 - وأدلى بملاحظات الوزيران التاليان: وزير التعليم الجامعي والبحث والعلوم والتكنولوجيا في بوتسوانا، دوغلاس ليتشولاتيبي؛ ووزيرة التعليم العالي والعلوم والتكنولوجيا والابتكار في أنغولا، ماريا دو روزاريو براغانسا سامبو.
- 32 - وأدلى بملاحظات أيضا وزير التكنولوجيا والعلوم في زامبيا، فيليكس موتاتي، مستهلا تقرير زامبيا عن استعراض السياسات المتعلقة بالعلم والتكنولوجيا والابتكار.
- 33 - وفي الجلسة نفسها، استمعت اللجنة إلى العرض المقدم من نائبة الرئيس (هنغاريا) بشأن تقييم المكتب لعمل اللجنة استنادا إلى التعليقات الواردة من أعضائها.
- 34 - وعقب هذا العرض، أدلى ببيانات ممثلو الصين واليابان والولايات المتحدة الأمريكية والاتحاد الروسي والبرتغال.

الفصل الخامس

انتخاب الرئيس وأعضاء المكتب الآخرين للدورة السادسة والعشرين للجنة.

35 - نظرت اللجنة في البند 5 من جدول الأعمال في جلستها العامة الختامية، المعقودة في 1 نيسان/أبريل 2022.

36 - وانتخبت اللجنة بالتزكية أعضاء المكتب التالية أسماؤهم لدورتها السادسة والعشرين:

نواب الرئيس:

محمود م. أ. كاه (غامبيا)

بيتر ماجور (هنغاريا)

آنا كريستينا أموروسو داس نيفيس (البرتغال)

منصور القرشي (المملكة العربية السعودية)

37 - وأرجأت اللجنة انتخاب الرئيس من دول أمريكا اللاتينية ومنطقة البحر الكاريبي.

الفصل السادس

جدول الأعمال المؤقت للدورة السادسة والعشرين للجنة ووثائقها

38 - نظرت اللجنة في البند 6 من جدول الأعمال في جلستها العامة الختامية، المعقودة في 1 نيسان/أبريل. وكان معروضا عليها ورقة غير رسمية تتضمن مشروع جدول الأعمال المؤقت ووثائق دورتها السادسة والعشرين.

39 - واعتمدت اللجنة الموضوعين ذوي الأولوية للدورة السادسة والعشرين ومشروع المقرر الذي سيقدم إلى المجلس الاقتصادي والاجتماعي بشأن تقرير الدورة الخامسة والعشرين وجدول الأعمال المؤقت لدورتها السادسة والعشرين ووثائقها. وقررت اللجنة أيضا أن توصي المجلس باعتماد المقرر (انظر الفصل الأول، الفرع باء).

40 - وأدلت ممثلة الولايات المتحدة الأمريكية ببيان قبل اعتماد الموضوعين ذوي الأولوية.

اعتماد تقرير اللجنة عن أعمال دورتها الخامسة والعشرين

41 - في الجلسة العامة الختامية، المعقودة في 1 نيسان/أبريل، أبلغ رئيس اللجنة الأعضاء بأن إعداد تقرير الدورة سيتم بعد اختتام الدورة الخامسة والعشرين للجنة وسيتضمن موجزا للدورة ومشاريع القرارات والمقرر التي ستقترح على المجلس اعتمادها والمسائل الإجرائية. وأوصت اللجنة المجلس بأن يحيط علما بتقرير اللجنة عن دورتها الخامسة والعشرين، من خلال مشروع مقرر اعتمد في الجلسة العامة الختامية في 1 نيسان/أبريل 2022 (انظر الفصل الأول، الفرع باء).

الفصل الثامن

تنظيم الدورة

ألف - افتتاح الدورة ومدتها

- 42 - عقدت اللجنة دورتها الخامسة والعشرين في مكتب الأمم المتحدة بجنيف في الفترة من 28 آذار/مارس إلى 1 نيسان/أبريل 2022. وعقدت اللجنة خمس جلسات (الجلسات الأولى إلى الخامسة).
- 43 - ففي 28 آذار/مارس، افتتح الرئيس، منصور القرشي (المملكة العربية السعودية)، الدورة الخامسة والعشرين للجنة.
- 44 - وخلال الجلسة العامة الافتتاحية، أدلى الأمين العام لمؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية ونائب الأمين العام للاتحاد الدولي للاتصالات ببيانين.
- 45 - واستمعت اللجنة أيضا إلى رسالة بالفيديو من رئيس المجلس الاقتصادي والاجتماعي، كولن فيكسين كيلايل.
- 46 - وأجرت اللجنة، في جلستها الأولى، مناقشة تفاعلية بعنوان "حوار مع عقول فذة"، أدارتها إيموجين فولكس، مراسلة هيئة الإذاعة البريطانية في جنيف. وشارك في حلقة النقاش: يوشوا بينجيو، أستاذ في جامعة مونتريال، كندا؛ وشوشانا زوبوف، أستاذة فخرية في كلية هارفارد للتجارة بالولايات المتحدة الأمريكية؛ ودارون عاصم أوغلو، أستاذ في معهد ماساتشوستس للتكنولوجيا بالولايات المتحدة الأمريكية؛ وكارلوتا بيريز، أستاذة فخرية في كلية لندن الجامعية بالمملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية.

باء - الحضور

- 47 - ترد قائمة المشاركين في الدورة في الوثيقة [E/CN.16/2022/INF/1](#).

جيم - انتخاب أعضاء المكتب

- 48 - تم النظر في الترشيحات لمنصب الرئيس ومناصب أعضاء المكتب الآخرين للدورة الخامسة والعشرين للجنة وفق إجراء الموافقة الصامتة، وفقا لمقرر المجلس 213/2021.
- 49 - وانتخبت اللجنة، في إطار إجراء الموافقة الصامتة الذي انتهى في 10 كانون الأول/ديسمبر 2021، أعضاء المكتب التالية أسماؤهم لدورتها الخامسة والعشرين:

الرئيس:

منصور القرشي (المملكة العربية السعودية)

نائب الرئيس:

جيناو رودريغيز مارتينيز (الجمهورية الدومينيكية)

- 50 - وانتخبت اللجنة، في إطار إجراء الموافقة الصامتة الذي انتهى في 21 أيار/مايو 2021، أعضاء المكتب التالية أسماؤهم لدورتها الخامسة والعشرين:

نواب الرئيس:

محمود م. أ. كاه (غامبيا)
بيتر ماجور (هنغاريا)
آنا كريستينا أموروسو داس نيفيس (البرتغال)

دال - جدول الأعمال وتنظيم الأعمال

51 - أقرت اللجنة، في جلستها الأولى، المعقودة في 28 آذار/مارس، جدول أعمالها المؤقت، بصيغته الواردة في الوثيقة E/CN.16/2022/1. وفيما يلي نص جدول الأعمال:

- 1 - إقرار جدول الأعمال ومسائل تنظيمية أخرى.
 - 2 - التقدم المحرز في تنفيذ ومتابعة نتائج القمة العالمية لمجتمع المعلومات على الصعيدين الإقليمي والدولي.
 - 3 - تسخير العلم والتكنولوجيا لأغراض التنمية:
الموضوعان ذوا الأولوية:
(أ) الثورة الصناعية الرابعة من أجل تنمية شاملة للجميع؛
(ب) تسخير العلم والتكنولوجيا والابتكار لأغراض التنمية الحضرية المستدامة في عالم ما بعد الجائحة.
 - 4 - عرض التقارير المتعلقة باستعراضات السياسات المتعلقة بالعلم والتكنولوجيا والابتكار.
 - 5 - انتخاب الرئيس وأعضاء المكتب الآخرين للدورة السادسة والعشرين للجنة.
 - 6 - جدول الأعمال المؤقت ووثائق الدورة الخامسة والعشرين للجنة.
 - 7 - اعتماد تقرير اللجنة عن دورتها الخامسة والعشرين.
- 52 - وفي الجلسة نفسها، وافقت اللجنة على تنظيم الأعمال المقترح على النحو الوارد في ورقة غير رسمية عُمت باللغة الإنكليزية فقط.

هاء - الوثائق

- 53 - ترد في مرفق هذا التقرير قائمة بالوثائق المعروضة على اللجنة في دورتها الخامسة والعشرين.

المرفق

قائمة الوثائق المعروضة على اللجنة في دورتها الخامسة والعشرين

| رمز الوثيقة | بند جدول الأعمال | العنوان أو الوصف |
|-----------------------------------|------------------|--|
| E/CN.16/2022/1 | 1 | جدول الأعمال المؤقت المشروح وتنظيم الأعمال |
| A/77/62-E/2022/8 | 2 | تقرير الأمين العام عن التقدم المحرز في تنفيذ نتائج القمة العالمية لمجتمع المعلومات ومتابعتها على الصعيدين الإقليمي والدولي |
| E/CN.16/2022/2 | 3 (أ) | تقرير الأمين العام عن الثورة الصناعية الرابعة من أجل تنمية شاملة للجميع |
| E/CN.16/2022/3 | 3 (ب) | تقرير الأمين العام عن تسخير العلم والتكنولوجيا والابتكار لأغراض التنمية الحضرية المستدامة في عالم ما بعد الجائحة |
| E/CN.16/2022/CRP.1 ⁽¹⁾ | 3 | تقرير فريق الخبراء لما بين الدورات (17-19 تشرين الثاني/نوفمبر 2021) |
| E/CN.16/2022/INF/1 | | قائمة المشاركين |

(1) وثيقة متاحة على الرابط التالي: https://unctad.org/system/files/official-document/ecn_1620_22_crp1_en.pdf

